مجلس التعاون الخليجي ودوره في تعزيز التنمية الإقتصادية والعسكرية بين دول الخليج العربي

(١٩٨١-١٩٩٠)

احمد يونس زويد الجشعمي

جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الانسانية

Hum.ahmed.uounic@uababylon.com

الملخص

ترجع الجذور التاريخية لتأسيس مجلس التعاون الخليجي إلى سبعينات القرن العشرين وذلك على اثر الانسحاب البريطاني من الخليج العربي عام ١٩٧١ ، والذي خلف فراغاً أمنياً في المنطقة وهذا الفراغ سيؤدي إلى عدم الاستقرار وفرصة لصراع القوى العظمى للسيطرة على المنطقة والتدخل في شؤون بلدانها ، لذا عمدت دول الخليج العربي إلى توحيد جهودها على مختلف الأصعدة ، لاسيما وإنها تتشابه فيما بينها بالكثير من الأمور كالتاريخ المشترك والامتداد الجغرافي والعادات والتقاليد والثقافة المشتركة ، ووجدت أن في وحدتها السبيل الذي يساعدها في الصمود بوجه التحديات والتهديدات التي تحيط بها ، كل هذه الأمور حتمت عليها في النهاية إلى تأسيس مجلس التعاون الخليجي في ٢٥ مايس ١٩٨١.

الكلمات المفتاحية:مجلس التعاون الخليجي – دول الخليج العربي – الشرق الأوسط – القرن العشرين – الانسحاب البريطاني – الامتداد الجغرافي – الثقافة المشتركة

Abstract

The historical roots dating back to the founding of the Gulf Cooperation Council to the seventies of the twentieth century and the impact of the British withdrawal from the Arabian Gulf in 1971, which left a security vacuum in the region and this vacuum will lead to instability and a chance for a conflict of great powers for control of the region and interfering in their countries affairs, so deliberately Arab Gulf states to unite their efforts at various levels, especially when it is similar among them a lot of things are common such as history and geographic reach, customs and traditions and common culture, and found that in unity the way which helps in particular the challenges and threats that surround them survive, all of these things been bound in the end to establish a board Gulf cooperation on 25 May 1981

Key word: Gulf Cooperation Council – Arabian Gulf states – Middle East- Twentieth Century- British Withdrawal- Geographic reach- Common Culture

المقدمة

إن فكرة تجمع دول الخليج العربي في إطار واحد بدأت خلال حقبة السبعينات من القرن العشرين ، إذ أدركت تلك الدول بعد أن نالت استقلالها أهمية تجمعها لأجل بقائها والمحافظة على استقلالها ومواجهة التهديدات المحيطة بها ، فضلاً عن ما يوفر لها ذلك التجمع من كيان أكثر قوة وصمود بوجه التحديات ، لما تتمتع به من موارد اقتصادية وطبيعية كبيرة ، وما تحتله من مركز استراتيجي هام ، لاسيما في موقعها وإطلالتها البحرية على الخليج العربي وخليج عمان ، فضلاً عن مضيق هرمز والبحر الأحمر مما يسهل عليها الاتصال بالعالم الخارجي اقتصادياً وحضارياً وتحكمها في طرق التجارة العالمية التي تمر من خلال تلك الممرات المهمة.

وبدأت دول الخليج العربي بعقد المؤتمرات واللقاءات فيما بينها بشكل يمهد الطريق لإقامة تكتل قد ينجم عنه اتحاد خليجي متكامل ، لذا جرت مناقشات حول إنهاء الخلافات ، لاسيما الحدودية بين تلك الدول حتى تكون مهيأة للتقارب فيما بينها ونسيان مشاكلها وتجاوز ازماتها ، وهكذا بدأت الآراء تتقارب كثيراً من اجل إقامة تجمع إقليمي خليجي .

وهناك أسباب عدة عجلت في قيام مجلس التعاون الخليجي ، منها الغزو السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٩ ، وسقوط نظام الشاه وقيام الجمهورية الإسلامية في إيران في العام نفسه ، فضلاً عن اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية عام ١٩٨٠.

وهكذا قامت دول الخليج العربي بالتصديق النهائي على النظام الأساس لمجلس التعاون الخليجي أثناء انعقاد المجلس الأعلى للرؤساء في أبو ظبي ما بين ٢٥ – ٢٦ مايس عام ١٩٨١ .

ويمكن تقسيم البحث على مبحثين وكالآتي :

المبحث الأول/الجذور التاريخية لتأسيس مجلس التعاون الخليجي

تعود فكرة انشاء مجلس التعاون الخليجي (Gulf Cooperation Council) الى نهاية السبعينات من القرن العشرين ، اذ ادركت الكويت اهمية العمل الخليجي المشترك ، واعتقدت اكثر من غيرها من دول الخليج ان الانسحاب البريطاني من المنطقة الذي اعلن عنه في عام ١٩٦٨ سيؤدي الى حدوث فراغ أمني[١] وسينتج عنه عدم الاستقرار وفرصة لتدخل القوى الاقليمية والعالمية في شؤون المنطقة ، لذا اكدت ولأكثر من مناسبة ان امن المنطقة واستقرارها من مسؤولية دولها وشعوبها ، مما حدا بها الى التعاون مع السعودية وتوحيد جهودهما لإقامة اتحاد الامارات العربية[٢] .

وجاء تأسيس المجلس ليكون الحل الافضل للتعاون بين الدول الاعضاء ، واكمالاً لاتحاد الامارات العربية الذي بدأ النقاش به منذ عام ١٩٦٨ ، أي بعد اعلان بريطانيا انسحابها من المنطقة ، وقيام دولة الامارات العربية المتحدة في ٢ كانون الاول عام ١٩٧١ ، وما حققته من مكتسبات ونجاحات على الصعيدين الاقليمي والدولي ، لذا اصبحت هذه التجربة دافعاً قوياً لحكام دول الخليج العربي للبحث عن صيغة تستوعب طموحاتهم وتجسد آمالهم وتطلعات شعوبهم ، اذ عمقت تلك التجربة الوحدوية الناجحة من رغبتهم في تحقيق تجربة تكاملية او وحدوية مستقبلاً بين دولهم على مختلف الاصعدة ، لاسيما انها تتشابه في كثير من السمات المشتركة منها تاريخهم المشترك،وامتدادهم الجغرافي الطبيعي،والصفات الاجتماعية كالعادات والتقاليد المشتركة ، والثقافة المشتركة ، فضلاً عن التكامل السياسي والاقتصادي والامني ، والتي عززت ذلك التوجه ولجميع المسارات[٣] .

وادركت دول الخليج العربي بعد استقلالها وتحررها من الاستعمار الاجنبي اهمية وحدتها ونسيان المشاكل فيما بينها لأنها السبيل الامثل لصمودها بوجه التحديات والتهديدات التي تحيط بها وتريد النيل منها وتهديد سيادتها ، لذا سعت الى انشاء كيان اكثر قوة وفاعلية فيما بينها ، لاسيما انها تملك مقومات الوحدة منها الموارد الاقتصادية (النفط مثلاً)[٤] ، والموقع الاستراتيجي المهم والتشابه في نظام حكمها القبلي الذي ينحدر من اصول بدوية[٥] .

وهناك نقاط تشابه بين اتحاد الامارات العربية ومجلس التعاون الخليجي من حيث الظروف والمسوغات التي دفعت الى تشكيلهما ومنها :

١- العوامل الداخلية التي شهدتها منطقة الخليج العربي ، منها التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والعلاقات بين دولها كالتحالفات القبلية ومشاكل الحكم ، فضلاً عن النزاعات الحدودية القائمة بينها .

٢- الظروف الخارجية التي دفعت الى تشكيل المجلس منها قيام الثورة في ايران ضد نظام الشاه عام ١٩٧٩ والغزو السوفيتي لأفغانستان في العام نفسه ، فضلاً عن الحرب العراقية – الايرانية عام ١٩٨٠ ، وهي مشابهة للضغوطات التي شهدتها امارات ساحل عمان السبع[٦] وتمثلت في الانسحاب البريطاني من المنطقة وما نتج عنه من فراغ يهدد الامن والاستقرار لتلك الامارات مما شجعها الى الاسراع في قيام اتحاد فيما بينها عام ١٩٧١ ، وتنامي صراع القوى العظمى وما اصبح يسمى بالحرب الباردة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي ، مما دفعها الى ايجاد صيغة جماعية تحفظها بعيداً عن تلك الصراعات ، ودور الدول الاقليمية (العراق وايران) ومطالبها الحدودية ومطامحها الاقليمية ، والتغيرات العربية وسقوط وحدة الامن العربي،اذ كانت دول الخليج العربية ترى ان هدفها في الامن والاستقرار هو مسؤولية عربية جماعية وان امن الخليج العربي هو امن العرب جميعهم ، وادت الازمات العربية المختلفة الى قناعة خليجية ان الوقت اصبح يستدعي توافر قوة جماعية تكون عامل استقرار في المنطقة ، والتغيرات الجذرية في العلاقات الاقتصادية الدولية أي انتقال السيادة على النفط من الشركات النفطية الكبرى والدول المستهلكة الى الدول المنتجة مما ادى الى حدوث ضغط كبير على دول الخليج العربية كونها منتجة للنفط وبكميات كبيرة مما ادى الى ضغوطات كبيرة من الدول المستهلكة عليها لا يمكن لدول الخليج العربية مواجهتها بشكل فردي لذا صار لزاماً عليها توحيد قوتها لأن معركتها واحدة[٧] .

٣- التقارب بين دول الخليج العربي ، لاسيما في التركيبة السكانية واللغة والنظام الاجتماعي وهو يشابه الى حد كبير ما موجود في الامارات[٨] .

وجاءت الدعوة لتأسيس المجلس ليشكل قاعدة صلبة ترفد الواقع الخليجي والعربي بعناصر القوة الاساسية والاقتصادية ، في وقت اصبحت الامة العربية تعاني كثيراً من الضعف والتشتت[٩] .

والى جانب الامور التي تشترك فيها دول الخليج العربي والتي ذكرت سلفاً فإن هناك عوامل داعمة للعمل الاقتصادي الموحد وعقد الاتفاقيات الاقتصادية ومنها:

١- تشابه الانظمة والسياسات والتشريعات الاقتصادية المشتركة .

٢- اهمية التعاون والتكامل الاقتصادي ودوره في تعزيز قدرة دول الخليج العربي على مواجهة الازمات المالية والاقتصادية والتجارية .

٣- العمل المشترك لحماية الاقتصاديات لتلك الدول وحماية اسواقها وحماية مشتركة لتأمين وصول امدادات صادراتها النفطية الى الاسواق العالمية .

٤- ان سياساتها الاقتصادية والقوانين والتشريعات المتشابهة تشكل عاملاً في تعزيز توجهها نحو التكامل الاقتصادي ووحدتها الاقتصادية .

٥- تفعيل دور القطاع الخاص شرط توحيد السياسات والتشريعات التي تطلق قدرات هذا القطاع في دول الخليج العربي .

٦- تحقيق طموحات وتطلعات ابناء دول الخليج العربي في الانتقال والاقامة والعمل فيما بين دولهم[١٠] .

٧- حرية انتقال الايدي العاملة الخليجية بين اسواق العمل .

٨- العمل على انشاء سوق خليجية مشتركة حتى تزول حركة السلع وحجم السوق يكون كبيراً .

٩- ارتباط دول الخليج العربي بعدد من الاتفاقيات الثنائية والجماعية في المجالات الاقتصادية والتجارية ، فضلاً عن وجود مشاريع اقتصادية برؤوس اموال مشتركة يسرع من ظهور كيان موحد لتحقيق الاهداف المشتركة .

وهناك عوامل خارجية شكلت تحدياً لدول الخليج العربي ودفعتها الى المزيد من التكتل وعقد الاتفاقيات والتعاون الاقتصادي منها :

١- تنامي اطماع الدول والقوى الاستعمارية في الموقع الاستراتيجي المهم للخليج العربي ، فضلاً عن الثروات الطبيعية ، لاسيما النفط والغاز ، والاسواق الواسعة لتصريف البضائع .

٢- بروز توجهات عالمية دعت الى تكوين علاقات اقتصادية كبيرة وتحقيق اندماجات وكيانات اقتصادية لمواجهة التحديات العالمية وتحديات المرحلة القادمة للمحافظة على الاستقلال السياسي والتحرر الاجتماعي[١١] .

ومن الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية التي عقدت بين دول الخليج العربي هي الاتفاقية المعقودة بين الكويت وسلطنة عمان عام ١٩٧٢ ، والاتفاقيات الكويتية – الاماراتية، والكويتية البحرينية في العام نفسه[١٢]، والاتفاقية الاماراتية – القطرية في ٣٠ حزيران عام ١٩٧٣ ، فضلاً عن الاتفاقية الاقتصادية بين قطر والسعودية في العام نفسه ، والاتفاقية الاقتصادية الاماراتية – الكويتية في ٢١ آب عام ١٩٧٤ واتفاقية تشكيل لجنة وزارية اماراتية – كويتية في ١٦ مايس عام ١٩٧٥ ، والاتفاقية الاماراتية – السعودية عام ١٩٧٨[١٣] ، وكانت تلك الاتفاقيات تهتم بالجانب الاقتصادي والتجاري ، وهدفها الغاء الحواجز في التعامل بين دول الخليج العربي ، فضلاً عن تقديم التسهيلات ، لاسيما الاعفاءات الكمركية[١٤] ، ووضعت هذه الاتفاقيات ارضية مشتركة للتعاون الاقتصادي الخليجي ، على الرغم من ان بعضاً منها لم تحقق جميع الطموحات التي قامت من اجلها ، وعملت على تشجيع القطاعين العام والخاص وتبادل الخبرات ، مما أدى الى توثيق العلاقات فيما بينها انطلاقاً من الفائدة المشتركة ، وهذا بدوره أدى الى قبول فكرة التعاون الخليجي ، الذي اصبح فيما بعد مجالاً لخدمتهم في الجوانب السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية[١٥] .

ويمكن اجمال اهداف تلك الاتفاقيات كالاتي :

١-تشكيل شركة طيران الخليج ومقرها البحرين وتشترك فيها اقطار الخليج الصغرى عدا السعودية والعراق والكويت وأسست عام ١٩٧٤ بعد ان تم شراؤها من الشركة البريطانية الصغيرة العاملة في اجواء الخليج قبل ذلك الوقت[١٦] .

٢-تأسيس الشركة المشتركة للنقل البحري ، وقعت اتفاقيتها في الرياض عام ١٩٧٩ وضمت الكويت والسعودية وقطر[١٧] .

٣-انشاء شركة الخليج لصناعة البتروكيمياويات ، وكان موقع المشروع في البحرين ، وقعت اتفاقيته عام ١٩٨٠ ، وهو مشروع مشترك بين البحرين والسعودية والكويت وبرأسمال (٥٦) مليون دينار بحريني ، واشتركت منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية في دراسة جدواه الاقتصادية[١٨] .

٤-اعفاءات الضريبة الكمركية بين دول الخليج العربي الموقعة على تلك الاتفاقيات كل اتفاقية على حدة ، وشملت الاعفاءات المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية، فضلاً عن منتجات الصناعات المحلية .

٥-السماح للشركات والمؤسسات بفتح فروع لها في تلك الدول ، وان تكون معاملتها بالمثل في كل البلدان الخليجية .

٦-اعطاء الحرية الكاملة للأفراد والمؤسسات في مزاولة الاعمال الحرة .

٧-العمل على توسيع المشروعات المشتركة واعطاء الحرية الكاملة للمواطنين في اقامة تلك المشروعات .

٨-الاتفاق بين الدولتين طرفي الاتفاق على التنسيق بين الاجهزة والشركات العاملة في مجال الاستثمار .

٩-السعي لتبادل الخبرات بين طرفي الاتفاق[١٩] .

هذا ودخلت دول الخليج العربي في اتفاقيات تعاون جماعي ، والتي كانت الطريق لتحقيق هدفها في تأسيس مجلس التعاون الخليجي ومنها :

١-تأسيس مصرف الخليج العربي عام ١٩٧٥ ومقره البحرين .

٢-تأسيس شركة الملاحة العربية ومنظمة الخليج للاستثمارات الصناعية عام ١٩٧٦ .

٣-انشاء جهاز تلفزيون الخليج العربي عام ١٩٧٧ .

٤-تشكيل لجنة وكالة انباء الخليج العربي عام ١٩٧٨ .

٥-تشكيل لجنة التنسيق والتخطيط للإعلام النفطي لدول الخليج العربي عام ١٩٧٩ ، فضلاً عن انشاء المركز الخليجي لتنسيق التدريب الاذاعي والتلفزيوني في العام نفسه .

٦-تأسيس المركز الاقليمي للأرصاد البحرية عام ١٩٨٠ .

٧-انشاء شركة الخليج لصناعة الالمنيوم في ١٠ شباط عام ١٩٨١[٢٠] .

وشكلت التصريحات التي أدلى بها حكام الخليج ، والتي دعمت الرغبة الجماعية بالوصول الى تكتل وحدوي وهي طموح جميع الخليجيين ، إذ بيّن الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة في تصريح له لصحيفة الاضواء البحرينية في ٢٤ حزيران عام ١٩٧٣ ضرورة عقد قمة خليجية لتعزيز التضامن والتعاون بين دول الخليج العربي ، إذ قال : "أعتقد ان هذا اللقاء لو قدر له ان يتم فإنه يمكن ان يحقق اجماعاً خليجياً على خطة سياسية واحدة وله فوائد ومصالح اقتصادية يستفيد منها الجميع"[٢١] .

وفي خطاب له اثناء انعقاد مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز الذي عقد في الجزائر في ٨ ايلول من العام نفسه صرح قائلاً : "ان دول الخليج العربية تسعى الى توثيق التعاون فيما بينها وتحقيق وحدتها ، التي نرجو ان تحقق قريباً استجابة لرغبة شعبها العربي الواحد وتطلعاته وطموحاته"[٢٢] .

وفي اثناء لقائه مع عدد من الطلبة في ٢٢ نيسان عام ١٩٧٤ صرح قائلاً : "ان الوحدة الخليجية هي مطلبنا ونتطلع الى تحقيقها دائماً وابوابنا وقلوبنا مفتوحة لكل الاشقاء"[٢٣] .

وكان يرى ان الوقت قد حان كي تعمل دول الخليج العربية على تعزيز التعاون بينها في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ، وان الوحدة الخليجية قائمة ، إلا انها تحتاج الى القرار السياسي لتستند الى مرجعية قانونية تنظم الامور وتحقق الاهداف ، وهذا ما أكده في تصريح له لإذاعة مونت كارلو في ٦ كانون الثاني عام ١٩٧٥ ، اذ قال : "ان تحقيق الوحدة الخليجية يحتاج الى روية وتأن ، حتى يتسنى لكل مواطن خليجي التأكد انها في مصلحته وان التفرقة ضد تلك المصلحة"[٢٤] .

وصرح امام البرلمانيين العرب في ٢١ كانون الاول عام ١٩٧٥ ، اذ قال : "ان التضامن قوة لاشك فيها ، لاسيما بين دول الخليج العربية ، فإنها ترتبط باعتبارات عدة وعوامل منها الدين والقربى والجوار"[٢٥]، ولأن الفكر الوحدوي الذي يملكه الشيخ زايد ، فضلاً عن ايمانه بالوحدة الخليجية بعد نجاح مشروعه في توحيد الامارات العربية،والذي تجسد في تأسيس اتحاد الامارات العربية السبع ، فالواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتشابه كما اسلفت ، وصلة القرابة بين سكانها منحت الثقة والثبات والاستقرار ، وعملت على الدفاع عنه لأنه يعد حاضرها ومستقبلها[٢٦] .

وصرح السلطان قابوس بن سعيد[٢٧] قائلاً : "ان تلك الخطوات تجعل العرب ذات موقف موحد أمام العالم يؤدي الى احترامهم"[٢٨] ، وصرح أيضاً قائلاً : "وإذا اعطينا اهمية كبرى للناحية الامنية في اتفاق مجلس التعاون الخليجي فذلك لاعتقادنا بأنه ليس فينا دولة قادرة بمفردها على حماية أمن الخليج ولكن حتماً في تكتلنا الامني الدفاعي الجماعي قوة يجب ان يتكفل بها مجلس التعاون الخليجي"[٢٩] .

في حين اكد الشيخ خليفة بن سلمان رئيس وزراء البحرين ، اذ قال : "ان المستقبل سيشهد مزيداً من التعاون بين دول الخليج العربية لتوفير مزيدٍ من الازدهار والاستقرار للمنطقة ، التي ستشهد بعون الله تعالى وحدة متكاملة تحافظ على استقرار وأمن المنطقة"(٣٠) .

أما أمير الكويت جابر الاحمد الصباح فصرح في كانون الاول عام ١٩٧٨ قائلاً : "لابد من تحرك سريع حتى لا تتغلب المؤثرات القائمة حينئذ على مشروع التعاون"، علماً ان فكرة انشاء مجلس التعاون الخليجي تعود الى الزيارة التي قام بها الشيخ جابر الاحمد الى دولة الامارات العربية المتحدة في ١٦ مايس عام ١٩٧٥(٣١)، اذ التقى في خلال الزيارة بالشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، وبعد محادثات مطولة بين الجانبين صدر بيان مشترك دعوا فيه الى تشكيل لجنة وزارية مشتركة يرأسها وزيرا خارجية البلدين تجتمع مرتين في كل عام على اقل تقدير(٣٢) .

وصرح مانع سعيد العتيبة وزير النفط والثروة المعدنية الاماراتي لصحيفة (الاوبزرفر) اللندنية في ١٥ اذار ١٩٨١ قائلاً : "ان مسألة تحسين النظام الدفاعي لدول المجلس وتطوير اجراءات الامن الداخلي فيها تحتل اعلى مرتبة بين سلم اولويات عمل مجلس التعاون الخليجي"(٣٣) .

أما بخصوص المؤتمرات والزيارات المتبادلة بين حكام دول الخليج العربية والتي مهدت الطريق لتحقيق طموحاتهم وتطلعاتهم في تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، لذا نجد ان بوادر التجمع الخليجي ظهرت في اثناء انعقاد مؤتمر جدة لقمة الدول الاسلامية في تموز عام ١٩٧٥ والتي انبثق عنها (اعلان الرياض)، بعد ان اتفقت دول الخليج العربية الست فضلاً عن العراق وايران على تقسيم الجرف القاري ، وتسوية الخلافات الحدودية بينهم ، فضلاً عن ضمان حرية الملاحة في الخليج العربي(٣٤) .

في حين دعا السلطان قابوس بن سعيد دول الخليج العربي الى عقد مؤتمر لبحث صيغة تكفل امن واستقرار المنطقة ، وعلى اثر ذلك عقد مؤتمرا مسقط الاول والثاني على التوالي للأعوام ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، وطرح السلطان مشروعه لأمن الخليج ، الا ان ذلك المشروع لم يلق ترحيباً من بقية دول الخليج العربي(٣٥).

وفي تشرين الثاني عام ١٩٧٧ قام الامير نايف بن عبد العزيز(٣٦) وزير الداخلية السعودي بجولة شملت دولة الامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والكويت وسلطنة عمان ودعا الى التعاون في مجال تبادل المعلومات الامنية ، وتوصل الى اتفاق بين تلك الدول في هذا المجال ، ويعد ذلك خطوة في طريق تحقيق وقيام مجلس التعاون الخليجي(٣٧) ، واتفق قادة الدول الخليجية في قمة بغداد المنعقد عام ١٩٧٨ على ضرورة اجراء لقاءات للتنسيق والمتابعة في مختلف المجالات وصولاً الى تكوين تكتل جماعي اقليمي(٣٨) .

أما الشيخ جابر الاحمد الصباح فقد دعا الى المشروع الكويتي بإقامة استراتيجية خليجية للتعاون في كل المجالات وذلك في اثناء الزيارات التي قام بها الى دول الخليج العربية في كانون الاول عام ١٩٧٨ ، وايدت تلك الدول المشروع الذي يعد بادرة لقيام مجلس التعاون الخليجي(٣٩) .

وفي اواخر السبعينات من القرن العشرين اتخذت حكومات دول الخليج العربية خطوات مدروسة نحو تنسيق وتوحيد سياساتها واستراتيجياتها لخلق عمل جماعي يلبي الطموحات والرغبات المتجددة في نفوس ابنائها ، فضلاً عن حمايتها من التهديدات والتحديات المشتركة التي تواجهها لحفظ الامن والاستقرار ، لذا اصبحت المنطقة مهيأة اكثر الى تبني صيغة تعاونية وتكاملية في كافة المجالات لتثبيت دعائم الاستقرار الاقليمي ، والتنمية الاقتصادية ، والوصول الى وحدتهم التي تحتمها الروابط الدينية والقومية ، وأماني شعوبها في تحقيق التقدم والوقوف بوجه تحديات الدول العظمى التي تتصارع لبسط نفوذها على منطقة الخليج العربي(٤٠) .

وفي قمة عمان عام ١٩٨٠ طرحت فكرة اقامة التكتل الجماعي ، ووافقت عليه ست دول خليجية هي (السعودية ، الامارات العربية المتحدة ، البحرين ، قطر، سلطنة عمان ، الكويت)[٤١] .

وفي تشرين الثاني عام ١٩٨٠ بادر وزير الداخلية السعودي نايف بن عبد العزيز الى القيام بجولة في كل من الكويت والامارات وقطر والبحرين لمناقشة موضوع امن الخليج العربي ، وذلك استكمالاً لنتائج مؤتمر وزراء الداخلية العرب الذي انعقد في الطائف في ايلول من العام نفسه[٤٢] ، اذ اتفق على ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق بين الاجهزة الامنية العربية ، وصرح قائلاً : "تم الاتفاق على عقد اتفاقيات امنية مشتركة بين السعودية والكويت ، تتبعها اتفاقيات مماثلة مع دول الخليج العربي الاخرى ، ويجب ان تكون استراتيجية امنية خليجية لمواجهة الاخطار التي تتعرض لها منطقة الخليج العربي بإنشاء تحالف عسكري وجيش قادر على ردع أي عدوان على المنطقة والتصدي له ، بل انشاء تحالف معني بالشؤون الداخلية للحيلولة دون وقوع ما يعطي القوى الاجنبية ذريعة للتدخل في المنطقة"[٤٣] .

يبدو ان الآراء بدأت تتقارب بين دول الخليج العربية من اجل اقامة تجمع اقليمي خليجي يقف بوجه أي تعرض خارجي وخلق وحدة حقيقية فيما بينها والذي يعد السبيل الامثل لمنع اية تهديدات عسكرية وسياسية تطال المنطقة وتكون دول الخليج العربي الضحية الاولى فيها ، على الرغم من صعوبة قرار الاندماج في كيان اتحادي ، اذ انه يلزم حكومات الدول الست بالتنازل عن بعض صلاحياتها لجهة اعلى والقبول بتداول السلطة فيما بينها ، وهذا يشكل تحدي بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد في حكمها على انظمة محافظة تصعب فيها تداولاً للسلطة مع دول اصغر شريكة في منظومة دول المجلس ، لذا يجب الانطلاق من نقطة مشتركة تتفق عليها الدول الست ، وتدرك اهميتها ، ومنها تنطلق لإيجاد صيغة اتحادية تتناسب وطبيعة هذه الدول ، لذا سعت الى ضرورة تحقيق توازن فيما بينها يعتمد بشكل اساس على اندماجها في تكتل امني وسياسي واحد لتحقيق التفوق والحد من التدخلات الخارجية في شؤونها .

المبحث الثاني /الأهداف الرئيسة من وراء تأسيس المجلس

انعقدت العديد من الاجتماعات للمدة بين تشرين الثاني عام ١٩٨٠ ومايس عام ١٩٨١ بين ممثلي دول الخليج العربي لإخراج فكرة مجلس التعاون الخليجي الى حيز التنفيذ[٤٤] ، وكان اخرها الاجتماع الذي عقده وزراء خارجية الدول الخليجية الست السالفة الذكر في مدينة الطائف واصدروا بياناً اعلنوا فيه تأليف المجلس[٤٥] وجاء فيه : "ادراكاً من الدول الخليجية الست لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة نابعة من عقيدتها المشتركة وتشابه انظمتها ووحدة تراثها وتماثل تكوينها السياسي والاجتماعي والسكاني وتقاربها الثقافي والحضاري ، ورغبة من تلك الدول في تعميق وتطوير التعاون والتنسيق بينها في مختلف المجالات ، بما يعود على شعوبها بالخير والاستقرار ، عزمت على انشاء هذا المجلس وابرازه الى حيز الوجود"[٤٦] ، فضلاً عن اتفاقهم على تكوين امانة عامة للمجلس وعقد اجتماعات دورية على مستوى القمة وعلى مستوى وزراء الخارجية[٤٧] .

وهكذا تم تأسيس المجلس في اجتماع وزراء خارجية الدول الست بالرياض في شباط عام ١٩٨١ ، إلا ان التوقيع على النظام الاساسي للمجلس تم اثناء انعقاد مؤتمر القمة في مؤتمر القمة الخليجي في ابو ظبي بتاريخ ٢٥ مايس من العام نفسه[٤٨] ، وأكد ميثاق مجلس التعاون الخليجي على قيام تعاون سياسي واقتصادي وثقافي واعلامي وصحي بين الدول الاعضاء[٤٩] ، ويعد ذلك اليوم منعطفاً تاريخياً في حياة شعوب دول الخليج العربية الست ، وعين عبد الله يعقوب بشارة أميناً عاماً للمجلس ، والذي كان سفيراً للكويت في الامم المتحدة لسنوات عدة ، وتولى منصب سكرتير ثان للشؤون السياسية في سفارة الكويت في تونس ، وممثلاً

دائماً للكويت في الامم المتحدة لعشرة سنوات ما بين عامي ١٩٧١ – ١٩٧٩ ، وعمل وزيراً للخارجية الكويتية اكثر من ثلاث سنوت[٥٠] ، فضلاً عن تعيين امينان عامان مساعدان له وهما ابراهيم صبحي من سلطنة عمان ، والدكتور عبد الله القويز وهو من السعودية، ولعبت الامانة العامة للمجلس دوراً بارزاً ومؤثراً في تنظيم الامور ، فضلاً عن وظائفها الادارية الاخرى[٥١] ، في حين اغفل الميثاق الاختصاصات الامنية حتى لا يبدو ان هذه الدول تقيم تحالفاً مضاداً للقوتين الكبيرتين في المنطقة وهما ايران والعراق[٥٢] .

واقرّ ملوك دول الخليج العربي وأمراؤهم في اجتماع ابو ظبي ورقة عمل تحدد العمل الخليجي المشترك ، فضلاً عن انشاء سبع لجان وزارية ، وصدر بيان في ٢٦ مايس ١٩٨١ حدد الوجه الخارجي للمجلس ، وجاء الهدف الاساس للعمل الخليجي المشترك على النحو الاتي :

☒ العمل على تحقيق التنسيق والتكامل ولجميع الميادين بين الدول الاعضاء بما يحقق الوحدة فيما بينهم .

☒ زيادة اواصر الروابط والتعاون بين شعوب الدول الاعضاء في مختلف الميادين .

☒ وضع انظمة متماثلة في مختلف الميادين المالية والاقتصادية والتجارية والتعليمية والثقافية والصحية والاجتماعية والاعلامية والتشريعية والادارية[٥٣].

☒ اقامة مشاريع مشتركة على مستوى الحكومات ورجال الاعمال ، واعداد تخطيط وبرامج متكاملة تخدم دول المجلس .

☒ انشاء مراكز بحثية في الزراعة والصناعة والتكنولوجيا[٥٤] .

☒ الاتفاق على تسهيل حركة السفر والتنقل والشؤون التجارية والقانونية والتشريعية[٥٥] .

وتم تشكيل هيئات ولجان عدة كانت مهمتها ادارة الاعمال المشتركة بين دول المجلس ، لاسيما هيأة تسوية المنازعات ، ولجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة التعاون الصناعي ولجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية[٥٦] ، فضلاً عن المجلس الاعلى الذي ضم الحكام من رؤوساء الدول ، ومجلساً وزارياً يجمع وزراء خارجية الدول الست[٥٧] .

ويمكن تقسيم الاهداف الرئيسة من تأسيس مجلس التعاون الخليجي على النحو الاتي :

أولاً : تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس :تشابهت خصائص هذه الدول في المجال الاقتصادي ، لاسيما ان النفط والغاز يشكلان العنصر الرئيس لمكونات الدخل الاجمالي والصادرات ، فضلاً عن تشابه الهياكل المالية العامة الى حد كبير ومستويات النمو الاقتصادي متقاربة[٥٨] .

ومنذ قيام المجلس وتوقيع الاتفاقية الاقتصادية في حزيران عام ١٩٨١[٥٩]، بذلت جهود كبيرة لربط حلقات التكامل الاقتصادي بين دول المجلس ، ونتج عن ذلك ظهور منطقة التجارة الحرة وتسهيل تنقل المواطنين والبضائع والخدمات والاستثمار عبر الحدود وتنسيق المواقف تجاه القضايا الاقتصادية الرئيسة[٦٠]، إلا ان هناك اموراً عدة جعلت حالة من التردد سائدة بين اصحاب القرار في دول الخليج ، اذ توجد هناك فروق بالأنظمة ، لاسيما المتعلقة بالاستثمار الاجنبي والتملك وقوانين الضرائب والكمارك[٦١] ، فضلاً عن حاجتهم الى المزيد من الجهود لتنسيق سياستهم النقدية والمالية ، لاسيما في السعي لتوحيد الانظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار لأجل التوصل الى سياسة استثمارية مشتركة ، الهدف منها توجيه الاستثمارات الخليجية الداخلية والخارجية بما يخدم مصلحة هذه الدول وتطلعات شعوبها في التنمية والتقدم ، وتنسيق السياسات المصرفية والنقدية ، وزيادة التنسيق بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول المنطقة لخلق عملة خليجية موحدة تكون مكملة للتكامل الاقتصادي، فضلاً عن تنسيق السياسات المالية والنقدية للدول الاعضاء على الصعيد الخارجي في مجال تقديم المعونات الدولية والاقليمية للتنمية ، زد على ذلك السعي لمعاملة رعايا دول

المجلس في أية دولة من هذه الدول معاملة مواطنيها نفسها دون أي تفريق او تمييز وذلك من خلال اعطاء الحرية في الانتقال والعمل والاقامة وحرية التملك وممارسة النشاط الاقتصادي[٦٢] ، والسماح للمستثمرين من مواطني دول المجلس بالحصول على القروض من بنوك وصناديق التنمية الصناعية في الدول الاعضاء ومساواتهم بالمستثمر الوطني وذلك اعتباراً من التاريخ نفسه ، فضلاً عن السماح لمواطني دول المجلس بممارسة تجارتي التجزئة والجملة في أية دولة عضو اعتباراً من ١ آذار عام ١٩٨٧ بالنسبة لتجارة التجزئة ، والاول من آذار عام ١٩٩٠ بالنسبة لتجارة الجملة[٦٣] ، وربط الهياكل الاساسية من كهرباء واتصالات ، والغاء ما تبقى من قيود امام حركة الاستثمار ، والسماح للبنوك بممارسة انشطتها في كل دول المجلس وربط اسواق المال وتوحيد السياسات العمالية وانظمة الحوافز[٦٤] .

وعمدت أيضاً الى التخطيط المشترك من اجل تنويع مصادر الدخل وتوسيع الطاقة الاستيعابية ، وتقليل الاعتماد على الخارج ، وايجاد سوق اقتصادية واحدة تكون اكبر حجماً من السوق المحلية لكل دولة خليجية ، وان التنسيق فيما بينها يؤدي بطبيعة الحال الى تحقيق فوائد في المجال الاقتصادي[٦٥] .

وتعد اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي اكثر اقتصاديات العالم انفتاحاً على الخارج ، بسبب خصائصها الاقتصادية، فهي تنتج النفط الخام الذي يمثل المكون الرئيس لصادراتها وايراداتها ، وناتجها المحلي الاجمالي، اذ يصدر الى الدول الصناعية الكبرى وتحصل من عائداته على حاجتها من السلع الرأسمالية الاستهلاكية ، فضلاً عن الحصول على المهارات البشرية (الايدي العاملة الفنية) لتنفيذ المشاريع التنموية فيها[٦٦] .

ووقعت دول مجلس التعاون الخليجي الاتفاقية الاقتصادية الثانية عام ١٩٨٣ والتي اكدت على تحقيق مشروعين ، احدهما لربط دول المجلس بشبكة سكك حديد، أما الثاني فهو ربط حقول النفط في دول المجلس عن طريق شبكة انابيب تصل الى خليج عمان ، وتضمنت الاتفاقية أيضاً انشاء معامل لتكرير النفط الخام في سلطنة عمان تحسباً للشائعات التي اطلقتها ايران اثناء حربها مع العراق بعرقلتها الملاحة في مضيق هرمز[٦٧] .

كذلك دفعت "حرب الناقلات" التي حدثت نتيجة لتوسيع الهجمات على السفن في المياه الدولية في الخليج اثناء حرب الخليج الاولى (١٩٨٠-١٩٨٨) بين ايران والعراق ، اذ تعرضت ناقلات نفط سعودية وكويتية للإصابة بفعل طائرات طرفي المعركة[٦٨] ، مما دفعت دول مجلس التعاون الخليجي للقيام بجهود كبيرة من اجل اقامة دفاع مشترك ، اذ صرح الامين العام للمجلس عبد الله بشارة قائلاً : "الهجمات الايرانية على ناقلات النفط الكويتية والسعودية قد دفعت بدول المجلس للإسراع بتوحيد جهودها العسكرية تحت قيادة موحدة"[٦٩] .

والجدول الاتي يمثل اعداد السفن والناقلات التي تعرضت للهجوم خلال المدة ما بين ٢١ مايس ١٩٨١ – ٤ آب ١٩٨٨[٧٠]

السنوات	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	المجموع
عدد الناقلات والسفن	٥	٢٢	١٥	٦٣	٣٩	١٢٥	١٨٤	٩٢	٥٤٥

وكان الهدف من وراء الاتفاقيات الاقتصادية هو وضع افاق اقتصادية جديدة، لاسيما في تشجيع المشاركة في القطاعين العام والخاص والاستفادة من تبادل الثروات ، مما أدى الى توثيق العلاقات بين دول المجلس انطلاقاً من الفائدة المشتركة ، فضلاً عن تهيئة الظروف الداخلية للاستمرار في المجلس لتطور دول مجلس التعاون الخليجي اقتصادياً[٧١] .

وفي ٢٣ ايلول عام ١٩٩٠ عقد وزراء مالية دول مجلس التعاون الخليجي اجتماعاً مشتركاً على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين ، اذ تم بحث دعم حكومات دول المجلس للمصارف والمؤسسات الوطنية المشتركة وتذليل اية صعوبات قد تعترضها نتيجة الاوضاع غير العادية في المنطقة ، وفي ٣ تشرين الثاني من العام نفسه عقد اجتماع لوزراء المالية والاقتصاد لدول المجلس في مسقط، وحضره محافظو البنوك المركزية في دول المجلس ، أقرت الاجراءات التي اتخذها محافظو البنوك لتقليل الاثار السلبية ، لاسيما توفير السيولة النقدية للبنوك المحلية ، والقبول المتبادل من كل بنك مركزي لعملات دول المجلس الاخرى وبالأسعار نفسها، مما ادى الى حالة الاستقرار لدى المواطن الخليجي[٧٢] .

وبهذا التكتل الاقتصادي القوي سيكون لدول مجلس التعاون الخليجي قوة إقليمية وهيبة دولية قادرة على مواجهة الأطراف الأخرى ، فضلاً عن ردع التهديدات الخارجية لحفظ أمنها واستقرارها[٧٣] .

ثانياً : الوصول إلى الإستراتيجية العسكرية المشتركة بين دول المجلس

على الرغم من اغفال الجانب الامني في ميثاق مجلس التعاون الخليجي حتى لا يعد ذلك تحالفاً مضاداً لإيران والعراق في المنطقة كما اسلفت ، الا ان بعض الاحداث الامنية التي ظهرت في البحرين لتدمير مؤسساتها الحيوية اجبرتها على توقيع معاهدة مع السعودية في ٢٠ كانون الاول عام ١٩٨١ للوقوف بوجه تلك التحديات فضلاً عن الاتفاقيات الامنية بين الاخيرة وقطر ودولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان في ٢٣ شباط عام ١٩٨٢[٧٤]،وهكذا فإن السعودية قامت بتوقيع تلك الاتفاقيات الثنائية مع تلك الدول حرصاً من دول المجلس على عدم اظهار أية نوايا عدوانية قد تثير التوتر القائم في المنطقة،انما الهدف الرئيس هو تعزيز التعاون فيما يتعلق بأمن الافراد والدول[٧٥] .

وفي تصريح لولي العهد الاماراتي الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان في ٢٠ آذار عام ١٩٨٢ قال : "اذا كانت القوة العسكرية في المفهوم الحديث ما هي الا ثمار لقوة اعظم من قوة اقتصادية وعلمية وفنية وبشرية ، فإن الظروف مهيأة الان اكثر من أي وقت مضى لصهر هذه الطاقات والامكانات في بوتقة واحدة من خلال التنسيق والتكامل على الطريق الصحيح لخلق التوازن الاقليمي وتجاوز مقولة الفراغ التي ترددها القوى الكبرى[٧٦] .

وفي نهاية عام ١٩٨٢ بحث وزراء دفاع مجلس التعاون الخليجي المسائل المتعلقة بتأسيس نظام دفاع جوي موحد ، واعداد كوادر عسكرية بشكل مشترك وتبادل المعلومات[٧٧] .

وخلال اجتماع وزراء الدفاع لدول المجلس في الرياض للمدة ما بين ٢٥-٢٦ كانون الثاني عام ١٩٨٣ تم التأكيد على مسؤولية الدول الست في تحقيق الامن والاستقرار في المنطقة[٧٨] ، وتم الاتفاق أيضاً على توقيع اتفاقيات خاصة فيما بين الدول الاعضاء في المجلس تتعلق بالمسائل الحدودية ، اذ تم بموجبها السماح للأجهزة الامنية ملاحقة الاشخاص المشبوهين الى مسافة ١٢٠ كم داخل اراضي الدول الاخرى ، وقد وقعت الدول الست هذه الاتفاقية[٧٩] .

وصرح سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران السعودي قائلاً : "ان الامن والاستقرار في المنطقة مسؤولية جماعية تتحملها جميع الدول الاعضاء ، كما ان المتغيرات الاقليمية والدولية التي حدثت في المنطقة ، تحتم علينا الان اكثر من أي وقت مضى تكريس الجهود لوضع اسس العمل الجماعي لتأمين سلامة دول المجلس[٨٠] .

ولأجل زيادة كفاءة قوتها العسكرية المشتركة جرت مناورات وتدريبات عدة ، لاسيما المناورات الجوية السعودية – الكويتية ، والتدريبات البحرية السعودية – البحرينية ، والتدريبات الجوية السعودية –

العمانية، والبحرية السعودية – الكويتية[٨١] ، وبدأت اولى المناورات العسكرية المشتركة لقوات مجلس التعاون في ١٠ تشرين الاول عام ١٩٨٣ على ارض دولة الامارات العربية المتحدة ، وعدت هذه المناورات رمزاً للتلاحم وجمع الخصائص والاهداف المشتركة التي تجمع دول المجلس[٨٢] ، في حين جرت ممارسة التمارين العسكرية على نطاق واسع في منطقة حفر الباطن في شمال شرق السعودية ، اذ شارك فيها اكثر من مئة الف عسكري ينتمون الى دول الخليج العربي الست[٨٣] .

ويعد انشاء قوات درع الجزيرة عام ١٩٨٤ من الامور والقضايا التي يتضح من خلالها التنسيق والتعاون بين تلك الدول ، على الرغم من ان هذه القوات ذات تأثير رمزي اكثر مما هي قوة ردع فاعلة[٨٤] .

وفي تصريح لوزير الدفاع الاماراتي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في ١١ كانون الثاني عام ١٩٨٥ قال : "ليس بمقدور أية دولة صغيرة حماية نفسها دون ان تتحالف مع اصدقائها ولهذا نحن جزء من مجتمع مجلس التعاون"[٨٥] .

واعرب المجلس عن ارتياحه لما توصل اليه من تعاون وتنسيق في المجال الامني ، وبارك الاتصالات المكثفة بين الاجهزة الامنية في الدول الاعضاء ، لأجل تعزيز وضمان الامن والاستقرار في دول المجلس[٨٦] .

واستعرض المجلس المراحل التي قطعها التعاون العسكري والامني بين الدول الاعضاء ، في ضوء التوصيات المرفوعة من وزراء الدفاع ، وتقديراً منه لمتطلبات الظروف الراهنة ، التي تستوجب تعزيز مفهوم الامن الجماعي وقناعة منه ان دول المجلس كتلة واحدة لا يمكن ان تتجزأ ، اذ اقر المجلس الاعلى توصيات وزراء الدفاع وتوصيات المجلس الوزاري في محاولات التعاون العسكري ، التي تصب في الدفاع الجماعي[٨٧] .

وعملت السعودية على تدعيم التعاون الامني مع دول الخليج العربي الاخرى، وذلك بإبرام اتفاقيات تعاون في مجال الامن باستثناء الكويت[٨٨] واقرار استراتيجية امنية خليجية في القمة الثامنة لمجلس التعاون الخليجي في ٢٦ تشرين الاول عام ١٩٨٧[٨٩] .

واجريت كذلك عام ١٩٨٩ تدريبات عسكرية للقوات المشتركة لمجلس التعاون الخليجي على ارض دولة الامارات العربية المتحدة،لأجل تعزيز القدرات الدفاعية لدول المجلس ودرء الاخطار التي تحيط بالمنطقة وتحقيق التنسيق الكامل فيما بينها[٩٠] .

وفي مؤتمر القمة الحادي عشر في الدوحة الذي عقد في ٢٥ كانون الاول عام ١٩٩٠ ، جاء في البيان الختامي له ضرورة وضع ترتيبات امنية ودفاعية لدول المجلس تكفل الامن القومي لكل دولة من دول المجلس والامن الاقليمي لدول المجلس الست ، وعززت تلك الدول من قدراتها العسكرية ، لاسيما في عقد صفقات اسلحة مع الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية[٩١] .

وهكذا نجد ان كل تلك التطورات والقضايا التي ذكرت سلفاً كانت دافعاً قوياً لدول مجلس التعاون الخليجي للسير بخطى نحو مزيد من التعاون العسكري والدفاع عن امن وسلامة اراضيها وثرواتها من أي اعتداء خارجي .

ثالثاً : تسوية النزاعات الحدودية بين دول المجلس:هناك عدد كبير من المشاكل الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي ، وهي كثيراً ما اثيرت وادت الى حدوث بعض المواجهات فيما بينها ، فضلاً عن وجود بعض المشاكل على الحدود بين بعض دول المجلس والدول المجاورة[٩٢] ، وحاول المجلس اتخاذ بعض الاجراءات التي من شأنها حل هذه المشاكل[٩٣] .

وان هذه النزاعات الحدودية بين دول المجلس قد اثارت خلافات وعداءات دائمة ومتأصلة ، فضلاً عن خلق تكتلات داخل دول المجلس ، واصبحت مبرراً اضافياً للتدخل الاجنبي في شؤون دول المجلس ، وان تلك النزاعات قد شكلت عامل طرد لفرص تشكيل منظومة الامن الاقليمي الخليجي[٩٤] ، وكان لاكتشاف النفط بكميات تجارية كبيرة وتهافت دول الغرب على المنطقة الاثر الاكبر في تأجيج المشاكل الحدودية بين دول المجلس[٩٥] .

وان غالبية دول المجلس اتجهت الى معالجة مشاكل الحدود فيما بينها ، لاسيما السعودية التي دعت الى توثيق مجالات التعاون العربي لمواجهة الاخطار الاقليمية والدولية ودعم الاستقرار في المنطقة ، اذ اصبحت مسألة تسوية الخلافات الحدودية من اولويات الدبلوماسية السعودية في تلك المدة ، وهذا ما توضح من خلال تصريح الملك فهد،اذ قال:"ان احدى اولويات السياسة الخارجية السعودية في الجزيرة العربية هي ايجاد حل سريع لكل الصراعات والمشاكل الحدودية وتصفيتها ، بما فيها رسم الحدود النهائية ما بين سلطنة عمان والامارات العربية المتحدة ، وتحديد الحدود ما بين السعودية والكويت ، وحل النزاع ما بين قطر والبحرين حول جزيرة حوار[٩٦] ، وتسوية الحدود مع الامارات العربية المتحدة حول واحة البريمي"[٩٧].

وهكذا افتتحت السعودية صفحة جديدة في العلاقات السياسية مع دول مجلس التعاون الخليجي ، وعملت على تدعيم التعاون الامني فيما بينها ، لاسيما في ابرام اتفاقيات تعاون في مجال الامن ، واقرار استراتيجية امنية خليجية في القمة الثامنة لدول المجلس في ٢٦ تشرين الاول عام ١٩٨٧[٩٨] .

ويمكن تقسيم المشاكل الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي كالآتي :

١-**المشاكل الحدودية بين البحرين وقطر:**توترت العلاقات البحرينية – القطرية خلال المدة ١٩٧١ – ١٩٨١ بسبب المشاكل الحدودية البرية المتعلقة بالزبارة[٩٩] ، والبحرية الخاصة بجزيرة حوار ، وبعد استقلال البلدين عام ١٩٧١ علقت الآمال على حكومتيهما في التوصل الى تسوية للخلاف الحدودي بينهما لأن كلاً منهما اصبح مسؤولاً بصورة مباشرة عن ادارة علاقاتهما الخارجية وتوجيه سياستهما الخارجية بعد ان كانتا بيد الاستعمار البريطاني قبل مرحلة الاستقلال[١٠٠] .

وبذلت السعودية جهوداً كبيرة لحل الخلاف ، اذ تمكنت عام ١٩٧٨ من عقد اتفاق بين الجانبين القطري والبحريني نصّ على التزام الطرفين بعدم تغيير الوضع القانوني والجغرافي للمنطقة المتنازع عليها الى ان يتم الاتفاق النهائي بشأنها غير ان المشكلة لم تحل[١٠١] .

وعلى الرغم من التزام الطرفين بالاتفاق ، الا ان اعلان يوسف الشيراوي وزير الصناعة والتنمية البحريني في الاول من آذار عام ١٩٨٠ قيام شركات امريكية بحفر ابار استكشافية في جزر حوار اثار الجانب القطري الذي اعترض على الاجراء البحريني ، اذ اكد مجدداً وزير النفط القطري ان جزر حوار جزء لا يتجزأ من قطر وطالب بوقف عمليات التنقيب ، الا ان فشل عمليات التنقيب في اكتشاف النفط ادى الى التهدئة[١٠٢] .

وعندما عقد المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي دورته الثالثة في الرياض للمدة ما بين ٧-٩ آذار عام ١٩٨٢ كان موضوع الخلاف البحريني – القطري اولوياته ، اذ ادرج على جدول اعمال الاجتماع ، اذ اثنت دول المجلس على التزام طرفي النزاع بالاتفاق الذي تم بينهما عام ١٩٧٨ ابقاء الوضع على ما هو عليه ، وعدم تصعيد الخلاف ، فضلاً عن وقف الحملات الاعلامية المتبادلة وعدم اللجوء الى الاثارة[١٠٣] .

وفي العام نفسه اثارت البحرين المشكلة مرة اخرى حينما دشنت سفينة بحرية تحمل اسم (حوار) واتبعتها بمناورات بحرية بالذخيرة الحية في منطقة (فشت الديبل) هي امور عدتها قطر اعمالاً استفزازية

خارقة لاتفاق ١٩٧٨ ، لذا عمدت الى دعم قواتها الدفاعية وانشأت نفقاً تحت البحر يصلها بمجموعة جزر حوار ، وقامت قوة قطرية بغزو جزيرة فشت الديبل والقت القبض على ثلاثين شخصاً ، من بينهم خمسة وعشرون من جنسيات اجنبية مختلفة تابعون لشركات متعاقدة مع البحرين لإنشاء مراكز استطلاع للجزر القريبة من ايران ، مما أدى إلى أن قامت حكومة قطر بطرد الطلبة البحرينيين من الدراسة في قطر[١٠٤] الا انها توقفت عن ذلك اثر الوساطة السعودية وصدور قرار المجلس الوزاري الخليجي الذي طلب من الاخيرة الاستمرار بمساعيها لحل الخلاف ، اذ عاد الملك فهد عام ١٩٨٦ وتشكلت لجنة ثلاثية برئاسته هدفها البحث عن حل ودي للخلاف[١٠٥] ، اذ تم الاتفاق على اربعة مبادئ رئيسة اهمها ، اعادة الوضع على ما كان عليه في نيسان عام ١٩٨٦ ، فضلاً عن التعهد بعدم العودة لاستخدام القوة العسكرية مادامت المساعي السلمية موجودة ، زد على ذلك السعي لتشكيل لجنة للإشراف والرقابة العسكرية للنظر في كافة الخلافات الحدودية بين الطرفين في اطار قانوني وتاريخي اعتماداً على الوثائق التاريخية ، وفي عام ١٩٨٧ وافق الطرفان على حل ودي لتسوية الخلاف بينهما ، اذ احيلت المسألة الى محكمة العدل الدولية بعد ان تدخلت دولة الامارات العربية المتحدة الى جانب السعودية وبذلتا جهوداً كبيرة للتوسط بين طرفي النزاع ، وساهمتا بلجنة الوساطة الخليجية المذكورة سلفاً، الا ان جميع هذه الجهود لم تسهم في إيجاد حل للمشكلة التي ظلت مستمرة بينهما[١٠٦]، وان الخلاف لم يحل الا عام ١٩٩٠ حينما اجتمع وزيرا خارجية كل من قطر والبحرين في الرياض وتم التوصل الى حل مقبول للطرفين على ان لا يتم عرض القضية على التحكيم[١٠٧] .

٢- المشاكل الحدودية بين سلطنة عمان وبعض دول المجلس:هناك مشاكل حدودية عدة بين سلطنة عمان وباقي دول مجلس التعاون الخليجي ، اذ طالبت الاولى بمنطقة (مسكت) في امارة رأس الخيمة التي تبعد (١٧) كم من الحدود العمانية ، فضلاً عن مطالبتها في منطقة اخرى بالإمارة نفسها تقع الى شمال (شعم) على ساحل الخليج العربي ، وحددت السلطنة مطالبها من رأس الخيمة بشريط ساحلي طوله (١٦) كم كامتداد جنوبي لشبه جزيرة مسندم[١٠٨] . واستمرت المشكلة قائمة بين الطرفين ، اذ رفضت قبائل الشحوح أي اتفاق يحول دون حصولهم على هذه المنطقة لما يسببه من فصل بين الاراضي ومالكيها ، اذ طالبوا بمذكرات رفعت الى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم دولة الامارات العربية المتحدة والى امانة مجلس التعاون الخليجي بالتدخل لحل المشكلة ، والمعروف ان عدداً من ابناء قبائل الشحوح يشتركون بتنظيم الحركة العربية لتحرير رؤوس الجبال التي تطالب بالانفصال عن كل من سلطنة عمان وامارة رأس الخيمة وذلك لإقامة امارة ثامنة ضمن دولة الامارات العربية المتحدة[١٠٩] .

وعلى اثر جهود واتصالات مكثفة اجريت في نيسان عام ١٩٨٠ تم انهاء الخلاف الحدودي بين سلطنة عمان وامارة رأس الخيمة من خلال اعتماد اسساً محددة لإعادة تخطيط الحدود بينهما لأجل حسم نهائي للصراع بينهما[١١٠] .

وعلى الرغم من وجود هيئة مستقلة تابعة للمجلس الاعلى لمجلس التعاون الخليجي تختص بتسوية المنازعات المحلية بين الدول الاعضاء في المجلس ، ولها نظام خاص بها تم التوقيع عليه بإمارة ابو ظبي في ٢٥ مايس ١٩٨١ ، واتخذت من مدينة الرياض مقراً لها ، الا ان الدول الاعضاء لا تطمئن الى الاساليب القضائية أو شبه القضائية في تسوية المنازعات التي تقع فيما بينهما وتفضل اللجوء للأساليب الدبلوماسية التي يقوم بها رؤوساء تلك الدول الاعضاء[١١١] .

وفي عام ١٩٨٦ تم التوصل الى اتفاق بين سلطنة عمان وامارة رأس الخيمة برعاية خليجية وبتنسيق عال من خلال هيئة تسوية المنازعات ، اذ حصلت بموجبه الاولى على الشريط الساحلي الذي طالبت

به والذي تم ذكره سلفاً[١١٢] وبتاريخ الاول من نيسان عام ١٩٨٩ تسلم الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة رسالة خطية من سلطان عمان قابوس بن سعيد تضمنت تشجيع التعاون والتنسيق المتبادل بين البلدين[١١٣] .

وهناك مشاكل حدودية لسلطنة عمان مع السعودية ، اذ ان هناك بعض من الاراضي البرية التي تقع الى الجنوب من السعودية والتي تجاوزت عليها سلطنة عمان ، فضلاً عن وقوع مشاكل في اقصى شمال الربع الخالي ، إلا ان السعودية توصلت الى عقد اتفاقية حفر الباطن مع سلطنة عمان التي تعد مؤشراً ايجابياً كبيراً على تسوية حدودية ، اذ وقع الطرفان في منطقة حفر الباطن السعودية على اول اتفاقية لرسم خط حدودي مشترك بينهما انهى الخلافات بين الطرفين بشكل نهائي[١١٤] .

حاولت سلطنة عمان ابعاد الخلافات السياسية بينها وبين دول مجلس التعاون الاخرى ، تقديراً لأواصر الوحدة فيما بينها ، اذ تم توقيع اتفاقيات عدة لإنهاء مشاكل الحدود على قاعدة (لا ضرر ولا ضرار)، بل تعدت ذلك في محاولة احتواء الخلافات الخليجية ، مما هيأ لها دوراً فاعلاً ضمن منظومة دول المجلس ، فضلاً عن انها سعت لأن تكون منطقة الخليج العربي بعيدة عن الصراعات الدولية ، وبذلت جهوداً كبيرة لدعم مسيرة المجلس وتطوير آلياته[١١٥].

٣- مشاكل حدودية أخرى بين دول المجلس :من هذه المشاكل هو النزاع الحدودي بين السعودية والكويت على جزيرتي قارور وام المرادم وهو العامل الذي دفع الحكومة السعودية عام ١٩٧٧ الى مد سيادتها عليها من جانب واحد ، من دون اعتراف الكويت باي اثر قانوني والتي اعتبرتها جزءاً من ميناء الاحمدي[١١٦] .

وهناك مشكلة حدودية بين السعودية وقطر حول موقع الخفوس[١١٧] ، وهو موقع يعد مهماً بالنسبة لقطر كونه يربطها بدولة الامارات العربية اكبر شريك تجاري لها في المنطقة ، وان سيطرة السعودية على هذا الموقع تجعل قطر محاطة تماماً بالأراضي السعودية ، وعلى القطريين المرور بنقاط المرور السعودية حتى يصلوا الى اراضي الامارات العربية المتحدة ، استمر الخلاف بين الطرفين الى ان تم التوصل الى حل نهائي له[١١٨] . ويرى بعض المحللين السياسيين ان سبب تعقد المشكلة الحدودية بين قطر والسعودية يرجع الى استياء الاولى من مساندة الثانية للبحرين ابان النزاع القطري – البحريني حول جزر حوار والتي تم التطرق اليها سلفاً، فضلاً عن التعاون القطري – الايراني من جهة اخرى ، وهذا ادى بدوره الى برود في العلاقات السعودية – القطرية فيما بعد[١١٩] .

وهناك خلاف حدودي بين امارتي الشارقة ودبي الطويل الامد ، والذي يعود الى عام ١٩٦٤ عندما دخلت شركتا (دويش اردول) و (صن اويل) مجال التنقيب في امارة دبي عن طريق مشاركتهما في عقد الامتياز ، وقامتا بحفر بئر (الرمالي) المجاور لإمارة الشارقة ، مما اثار النزاع بين الطرفين حول حدودهما ، الا ان سلطنة عمان ادت دوراً مهماً عام ١٩٨٥ في انهاء الخلاف وتحديد الحدود بينهما[١٢٠] ، عندما وقع حاكم امارة الشارقة الشيخ سلطان بن محمد القاسمي وولي عهد امارة دبي الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم على اتفاق تعيين الحدود[١٢١] .

يبدو ان المجلس قد اخفق في تسوية بعض الخلافات الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي بصورة تامة على الرغم من جهوده الكبيرة التي بذلها في احتواء تلك الخلافات ، وهذا ما تبين حينما فشل في الوصول الى حلول لها وتسويتها مما اضطر الدولة الى رفعها لمحكمة العدل الدولية للبت فيها .

الخاتمة

ان دراسة مستفيضة لمجلس التعاون الخليجي ، ولاسيما مراحل تأسيسه والاسباب من وراء ذلك ، فضلاً عن الاهداف التي تسعى دول الخليج العربي في تحقيقها متمثلة في تعميق وتوثيق الصلات والتعاون فيما بينها لمختلف المجالات ، منها تحقيق التنمية الاقتصادية والعسكرية ، فضلاً عن السعي لتسوية المنازعات الحدودية لأجل الوصول الى منطقة آمنة بعيدة عن المشاكل والحروب وتفويت الفرصة على الاعداء لتحقيق أهدافهم بالسيطرة عليها وعلى ثرواتها ، ولاسيما الاستيلاء على منابع النفط المنتشرة في أراضيها .

وتوصلت الدراسة الى استنتاجات عدة يمكن اجمالها بما يأتي :

١-ان اعلان بريطانيا عام ١٩٦٨ انسحابها من منطقة الخليج العربي ، وما ينتج عنه من فراغ أمني كان له الاثر الفاعل في سعي دول الخليج العربي الى تحقيق تجربة وحدوية متكاملة فيما بينهم وعلى مختلف الاصعدة ، لاسيما وانها تشترك مع بعضها بسمات منها التاريخ المشترك والتقاليد والعادات والثقافة المشتركة ، فضلاً عن انها تعمل جاهدة لتحقيق التكامل السياسي والاقتصادي والعسكري وادركت ان في وحدتها ونسيان مشاكلها مع بعضها تعد السبيل الامثل لوقوفها بوجه كل التحديات التي تحيط بها ، والتي تسعى الى النيل من وحدتها وسيادتها .

٢-هناك ظروف مرت بها المنطقة دفعت بشكل مباشر وغير مباشر في تشكيل المجلس ، لاسيما سقوط نظام الشاه في ايران وقيام الثورة فيها عام ١٩٧٩، فضلاً عن الغزو السوفيتي لأفغانستان في العام نفسه ، زد على ذلك الحرب العراقية – الايرانية عام ١٩٨٠ وما لها من ضغوطات وتأثيرات أمنية على دول المنطقة .

٣-الضغوطات الدولية وتنامي الصراع بين القوى العظمى ، لاسيما ما حدث من حرب باردة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي ، الامر الذي دفع دول الخليج العربي الى السعي لإيجاد صيغة جماعية قادرة على الوقوف بوجه الصراعات بين تلك القوى .

٤-انتاج النفط بكميات كبيرة في دول الخليج العربي ، ومحاولتها السيطرة على كميات انتاجه وتصديره ، وردة فعل الشركات الاجنبية على ذلك ، والتي كانت لها اليد الطولى في التحكم به ، مما ادى الى حدوث ضغط كبير على دول الخليج من الدول التي ترعى تلك الشركات ، والدول المستهلكة للنفط ، لذا عملت دول الخليج على الوقوف بوجه تلك الضغوطات وتوحيد جهودها وقوتها لمواجهتها .

٥-سبقت تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ اتفاقيات ثنائية عدة كان لها الاثر الفاعل في تمهيد الطريق لتحقيق الوحدة بين دول الخليج العربي ، والتي بدورها عملت على تبادل التسهيلات الاقتصادية والعسكرية بينها والسعي لتحقيق التعاون المشترك بما يحقق الفائدة الجماعية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية .

٦-وهناك اهداف عدة اوضحتها الدراسة سعت دول الخليج العربي الست الى تحقيقها بعد تأسيس هذا التجمع الوحدوي المتمثل في مجلس التعاون الخليجي، لاسيما توقيع الاتفاقية الاقتصادية في حزيران عام ١٩٨١ ، وانشاء منطقة حرة بين الدول الاعضاء ، والسعي لتوحيد السياسة النقدية والمالية وتسهيل انتقال البضائع عبر حدودها .

٧-وكان لابد من وجود قوة عسكرية موحدة تعمل على حماية دول المجلس من أية تهديدات تحاول النيل من سيادتها والاستحواذ على ثرواتها لذلك كان على الدول الاعضاء السير قدماً في تأسيس نظام دفاعي موحد،

فيه الكثير من الكوادر العسكرية التي كان لها الدور الفاعل في تطوير القوات العسكرية على مختلف صنوفها، لذلك قامت بإنشاء قوات درع الجزيرة عام ١٩٨٤وهي تنتمي الى دول الخليج العربي الاعضاء في المجلس .

٨-وهناك نزاعات حدودية بين دول الخليج العربي حدثت بسبب اكتشاف النفط في المناطق الحدودية فيما بينها، وهذه اصبحت بين الحين والاخر سبباً في الصراعات والمواجهات التي وقفت عائقاً في بعض الاحيان امام تحقيق الوحدة السياسية والعسكرية والاقتصادية ، لاسيما تحقيق تنظيم جماعي موحد متمثلاً في مجلس التعاون الخليجي ، لذا عمدت تلك الدول منذ تأسيس المجلس على تجاوز الخلافات وتسوية النزاعات الحدودية بينها .

الهوامش

(١) Hassan Al – Ebraheem , Kuwait and the Gulf Small State and International System Center for Contemporary Arab Studies , Georgetown University , Washington D.C. , Croom – Helm , London and Canberra , 1984 , p. 62 .

(٢)مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٥٠ ، نيسان ١٩٨٧ ، ص٢٦٢ .

(٣)نجيب بن عبد الله الشامسي ، التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودور قطاع النقل فيه ، الرياض ، ٢٠٠٩ ، ص ص٩-١٠ .

(٤)اكتشف النفط في البحرين عام ١٩٣٤ ، وتم تصدير اول شحنة في عام ١٩٣٥ ، أما السعودية فقد اكتشف النفط فيها عام ١٩٣٨ ، والكويت في العام نفسه ، في حين اكتشف النفط في قطر عام ١٩٣٩ وهو العام الذي بدأت شركات النفط في البحث عن النفط في امارات ساحل عمان لاسيما ابو ظبي التي تم تصدير اول شحنة نفط منها عام ١٩٦٣ ، وفي عام ١٩٦٤ تم تصدير اول شحنة نفط من سلطنة عمان . للمزيد ينظر :
Alvin J. Cittrell , The Persian Gulf States (A General Survey) , 6th Johns Hopkins University press , Paltimore and London , 1980 , pp. 639 – 655 .

(٥)نايف علي عبيد ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون الى التكامل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ص١٢١-١٢٢ .

(٦)وهي (ابو ظبي ، دبي ، الشارقة ، رأس الخيمة ، الفجيرة ، ام القيوين ، عجمان) .

(٧)احمد علي السخني ، تكاملية العلاقة دولة الامارات ومجلس التعاون ، دراسة في اهمية المساعي الوحدوية والعمل المشترك ، ط١ ، ابو ظبي ، ٢٠٠٥ ، ص ص٧٧-٧٨ .

(٨)ماشين أ. ياكوفليف ، الخليج العربي وخطط الدول الغربية ، ترجمة : حسان ميخائيل ورضوان القضماني ، ط١ ، د.م ، ١٩٨٨ ، ص٥٨ ؛ زهراء حسين خضير ، العلاقات السياسية السعودية – الاماراتية ١٩٧١-١٩٨١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة المثنى ، ٢٠١٣ ، ص١٥٥ ؛ محمد الرميحي ، مجلس التعاون تقييم تجربة عربية ، مجلة التعاون ، العدد (١١) ، السنة الثالثة ، الرياض ، ١٩٨٨ ، ص ص١١٣-١١٥ .

(٩)نايف علي عبيد ، المصدر السابق ، ص ص١٢١-١٢٢ ؛ بدرية عبد الله العوضي ، دول مجلس التعاون الخليجي ومستويات العمل الدولية ، سلسلة كتب ثقافية ، الكويت ، ١٩٨٥ ، المبحث الاول ، الفصل الاول.

(١٠) نجيب بن عبد الله الشامسي ، المصدر السابق ، ص ص١٣-٢١ .

(١١) المصدر نفسه ، ص ص٢١-٢٤ .

(١٢) احمد علي السخني ، المصدر السابق ، ص٧٥-٧٦ .

(١٣) حسين كامل جابر الشاهر ، دولة الامارات العربية المتحدة وعلاقاتها الخليجية ١٩٧١-١٩٨١ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠٠٧ ، ص ص١٨٩-١٩٠ .

(١٤) احمد علي السخني ، المصدر السابق ، ص ص٧٥-٧٦ .

(١٥) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، جامعة الدول العربية ، ١٩٨١ ، ص٢١٦ ؛ صحيفة الاتحاد الاماراتية ، العدد الصادر بتاريخ ٢٠ مايس عام ١٩٨١ .

(١٦) محمد غانم الرميحي ، الخليج ليس نفطاً دراسة في اشكالية التنمية والوحدة ، ط٢ ، دار الجديد ، بيروت، ١٩٩٥ ، ص١٦١ .

(١٧) المصدر نفسه .

(١٨) التقرير الاقتصادي العربي الموحد (جامعة الدول العربية) ، ١٩٨١ ، المصدر السابق ، ص ص٢١٦-٢١٧ .

(١٩) احمد علي السخني ، المصدر السابق ، ص٧٦ .

(٢٠) وثائق مجلس التعاون الخليجي ، ج٢ ، مطبعة الخليج ، الدوحة ، ١٩٨٢ ؛ ظافر محمد العجمي ، امن الخليج العربي ، تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ص٤٤٧-٤٤٨ ؛ علي عبد الحسين عبد الله ، امن الخليج العربي في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية ١٩٦٨-١٩٩١ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٤ ، ص١٠٨ .

(٢١) احمد جلال التدمري ، صاحب السمو الشيخ زايد والمسيرة الوحدوية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ط١ ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ١٩٩٨ ، ص٦١٨ ؛ عبد الله بشارة يعقوب ، تجربة مجلس التعاون الخليجي خطوة او عقبة في طريق الوحدة العربية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد (٥٠) ، الكويت ، ١٩٨٧ ، ص٢٦٢ .

(٢٢) مركز الوثائق والبحوث ، الفرائد من اقوال زايد ، ابو ظبي ، ٢٠٠٠ ، ص٣٣ .

(٢٣) مركز التوثيق الاعلامي ، زايد فكر وعمل ، بغداد ، د.ت ، ص١٩٤ .

(٢٤) صبا حسين مولى ، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ودوره في السياسة العربية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص٧٢ .

(٢٥) محمود علي الداود ، مجلس التعاون الخليجي ومستقبله ، مجلة التوثيق الاعلامي ، المجلد (٣) ، العددان (١ ، ٢) ، السنة الثالثة ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص ص١٢-١٣ .

(٢٦) نبيل راغب ، اصول الريادة الحضارية (دراسة في فكر الشيخ زايد) ، المجمع الثقافي ، ابو ظبي ، ١٩٩٥ ، ص٣٠٠ ؛ صبا حسين مولى ، المصدر السابق ، ص٧١ .

(٢٧) قابوس من سعيد : ولد عام ١٩٤٠ في صلالة ، تلقى تعليمه في سنواته المبكرة لمبادئ اللغة العربية والدين الاسلامي ، التحق بعدها بالمدرسة الابتدائية ، وفي عام ١٩٥٨ سافر الى بريطانيا ليتلقى تعليمه في احدى المدارس الخاصة في لندن ، وفي عام ١٩٦٠ التحق بالأكاديمية العسكرية الملكية (سانت هيرست) ، وخدم في قواعد الجيش البريطاني برتبة ملازم ثان في المانيا الغربية ، وعاد الى السلطنة عام ١٩٦٤ وتمكن من الاستيلاء على السلطة عام ١٩٧٠ بعد ارغام والده بالتنازل عنها . للمزيد ينظر : محمد جاسم محمد ، الاستراتيجية الاجنبية في منطقة الخليج العربي (رؤية عربية) ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة

البصرة ، ١٩٨٣ ، ص ص١٧٣-١٧٤ ؛ رياض جاسم محمد الاسدي ، سياسة التحديث في عمان ١٩٧٠-١٩٨١ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠١ ، ص٣٧.

(٢٨) محمد بن صالح القاسمي ، مقابلة صحفية مع السلطان قابوس ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢١٩) ، عمان ، ٢ مايس ١٩٨١ ، ص٣٢ .

(٢٩) قابوس بن سعيد ، السلطان قابوس بن سعيد يدعو للانضمام الى حلف شمال الاطلسي (حديث خاص) ، مجلة المستقبل ، باريس ، ٢ مايس ١٩٨١ .

(٣٠) جريدة السياسة الكويتية ، العدد الصادر في ٢٠ كانون الاول ١٩٧٨ .

(٣١) فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا ، الخليج العربي دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والاقليمية ، دار المعارف ، الاسكندرية ، د.ت ، ص٤٤٩ ؛ يحيى حلمي رجب ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية رؤيا مستقبلية دراسة قانونية سياسية اقتصادية ، دار العروبة للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٣ ، ص ص٦٣-٦٥ .

(٣٢) احمد عبد القادر مخلص ، مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، ١٩٨٦ ، ص٧٧ .

(٣٣) Quaterly Economic Review of Bahrain , Qatar , Oman and the Yemen's Economist Intelligence Unit (EIU) , 1st Quarter 1981 .

(٣٤) محمد السعيد ادريس ، النظام الاقليمي للخليج العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ص٤٤٥-٤٤٦ ؛ خالد جلال وهيام عباس محمد علي ، الجيولوجيا الاقتصادية الخامات الفلزية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٩٢ ، ص ص٢٢٧-٢٢٩ .

(٣٥) Ali Mohammad Khalifa , The United Arab Emirates : Unity in Fragmentation , London , 1979 , pp. 164 – 165 ؛ مجلة دراسات عربية ، العدد (٨) ، السنة (١٧) ، حزيران ١٩٨١.

(٣٦) نايف بن عبد العزيز : ولد عام ١٩٣٣ في الطائف وهو الابن الثالث والعشرون للملك عبد العزيز آل سعود ، اصبح اميراً للرياض في عهد الملك عبد العزيز والملك سعود ، ونائباً لوزير الداخلية في عهد الملك فيصل ، ووزيراً للداخلية منذ بداية عهد الملك خالد وعهد الملك فهد اولاد عبد العزيز آل سعود . للمزيد ينظر : يوسف سامي فرحان حسين الدليمي ، المملكة العربية السعودية ١٩٨٢-١٩٩٥ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الانبار ، ٢٠١٤ ، ص٣٦ .

(٣٧) Rosemarie Said Zahlan , The Making of the Modern Gulf states , Kuwait , Bahrain , Qatar , United Arab Emirates and Oman , London , 1998 , p. 160 .

(٣٨) عماد جاسم محمد الموسوي ، العلاقات البحرينية – الخليجية ١٩٧١-١٩٨١ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٩ ، ص ص١٧٣-١٧٤ .

(٣٩) Abdul Reda , Assiri , Kuwait Foreign , city state in world politics , London , 1990 , p. 76 ؛ صبا حسين مولى ، المصدر السابق ، ص٧٢ .

(٤٠) نجيب بن عبد الله الشامسي ، المصدر السابق ، ص ص٢١-٢٤ .

(٤١) عماد جاسم محمد الموسوي ، المصدر السابق ، ص ص١٧٣-١٧٤ .

(٤٢) جون بولوك ، الخليج ، ترجمة : دهام العطاونة ، ج١ ، د.م ، ١٩٨٨ ، ص٤٦ .

(٤٣) بدرية عبد الله العوضي ، المصدر السابق .

(٤٤) عزمي الصالحي ، موقف مجلس التعاون الخليجي من الحرب العراقية – الايرانية ، بغداد ، د.ت ، ص٤٣.

(٤٥) يوسف المهاجري ، السعودية تبتلع اليمن قصة التدخلات السعودية في شؤون الشطر الشمالي لليمن ، لندن ، ١٩٨٨ ، ص٢٧ .

(٤٦) محمد الرميحي ، المصدر السابق ، ص ص١١٣-١١٥ .

(٤٧) يوسف سامي فرحان حسين الدليمي ، المصدر السابق ، ص١٤٣ .

(٤٨) وزارة الاعلام والثقافة في دولة الامارات العربية المتحدة ، حقائق وارقام ، مركز التوثيق الاعلامي ، ابو ظبي ، ١٩٩١ ، ص٤٧ ؛ وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، الامانة العامة لمجلس التعاون، الرياض ، ١٩٩١ ، ص٤ .

(٤٩) محمد طلعت الغنيمي ، نظرة في العلاقات الدولية العربية "النظرة الاقليمية والعالمية في القانون الدولي" ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص٣٢-٣٥ .

(٥٠) مجلة المجالس الكويتية ، العدد (٥٢٣) ، ٣٠ مايس ١٩٨١ ، ص ص٧-٩ .

(٥١) عبد المهدي الشريدة ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، آلياته ، أهدافه المعلنة ، علاقاته بالمنظمات الاقليمية والدولية ، ط١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ص٢٨-٢٩ .

(٥٢) احمد سعيد نوفل ، ارضية الصراع في الخليج العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (١٥٠) ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص٨٩ ؛ محمد السيد سليم ، الرؤية السعودية لأمن الخليج ، امن الخليج العربي دراسة في الادراك والسياسات ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص٥٢ .

(٥٣) عبد الله بشارة يعقوب ، دول مجلس التعاون في تحقيق الوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، السنة الثامنة ، العدد (٧٩) ، ايلول ١٩٨٥ ، ص ص١٢٨-١٢٩ .

(٥٤) حسن عبد الغفار ، موسوعة تاريخ الخليج العربي ، ج٢ ، ط٢ ، دار طيبة للطباعة ، الجيزة ، مصر، ٢٠١١ ، ص٣٧٠ .

(٥٥) زهراء حسين خضير ، المصدر السابق ، ص١٥٥ .

(٥٦) حسن عبد اللطيف البزاز ، مجلس التعاون الخليجي بعد عقد ، مجلة الخليج العربي ، المجلد (٢٥) ، العدد ١-٢ ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٩٣ ، ص٤٤ ؛ حسين كامل جابر الشاهر ، المصدر السابق ، ص١٩٣ .

(٥٧) محمد غانم الرميحي ، المصدر السابق ، ص١٤٧ .

(٥٨) بدرية عبد الله العوضي ، المصدر السابق ، ص١ .

(٥٩) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد (٥٣) ، السنة (١٤) ، الكويت ، ١٩٨٧ ، ص٢٨٣ .

(٦٠) نصرة عبد الله البستكي ، امن الخليج من غزو الكويت الى غزو العراق ، ط١ ، دراسة الاداء الامني لمجلس التعاون الخليجي (١٩٨١-٢٠٠٠) ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص٩٠ ؛ صحيفة الوطن (عمان) ، العدد (٣٠٩) ، الصادر في ٣ تشرين الثاني ١٩٨٦ .

(٦١) بدرية عبد الله العوضي ، المصدر السابق ، ص١٤ .

(٦٢) احمد علي السخني ، المصدر السابق ، ص ص٩٥-٩٦ .

(٦٣) المصدر نفسه ، ص١١٥ .

(٦٤) عبد العالي حبيب حسين ، دولة الامارات العربية المتحدة دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٤ ، ص١٦٥ ؛ علي محمد فخرو ، واقع ومستقبل العلاقات الخليجية – الخليجية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢٦٨) ، ٢٠٠١ ، ص١٢٩ .

(٦٥) محمد غانم الرميحي ، المصدر السابق ، ص١٤ .

(٦٦) يوسف خليفة اليوسف ، التجارة الخارجية والتنمية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين الواقع والافاق ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الامارات العربية المتحدة ، ١٩٩٤ ، ص٧ ؛

George T. Abed and Hamid R. Davoodi , Challenges of Growth and Globalization in the Middle East and North Africa , New York , 2003 , p. 3 .

(٦٧) وثائق دولة الامارات العربية المتحدة لعام ١٩٨٥ ، مركز الوثائق والبحوث والدراسات ، ابو ظبي ، ١٩٨٥ ، ص٣٦٣ .

(٦٨) نايف علي عبيد ، السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص٢٣٦ .

(٦٩) Frik R. Peterson , The Gulf Cooperation Council : Search for Unity in Dynamic Region Boulder . Colo. Westview Press , 1988 , pp. 194 – 195.

(٧٠) حدث تقدم مباشر فيما يتعلق بحرية الملاحة في الخليج العربي بعد مؤتمر القمة السادس لدول مجلس التعاون الخليجي ، اذ تم تحديد طريق ملاحي للبواخر لاسيما ناقلات النفط ، اذ تأخذ دول الخليج دوراً في مراقبة هذا الخط على طول الطريق الذي يسمى "شط الفهد" وتتم المراقبة بواسطة طائرات الهليكوبتر التي ستكون على صلة دائمة مع قواعدها على الشط ، فضلاً عن لجوء الكويت في النهاية الى الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي لرفع اعلام هاتين الدولتين على سفنها وناقلاتها النفطية في محاولة منها لضمان حماية هذه الناقلات ، فضلاً عن اشراك الدول العظمى في تحمل مسؤولية سلامة الملاحة في الخليج . نقلاً عن نايف علي عبيد ، السياسة الخارجية لدولة الامارات ، المصدر السابق ، ص ص٢٣٦-٢٣٩ .

(٧١) المصدر نفسه ، ص٨٥ .

(٧٢) هاني رسلان ، التحرك الخليجي في مواجهة الازمة ، مجلة السياسة الدولية ، السنة (٢٧) ، العدد (١٠٣) ، كانون الثاني ١٩٩١ ، ص ص٦١-٦٢ .

(٧٣) فاطمة مبخوت الكربي ، الابعاد السياسية والاستراتيجية للاتحاد ، نموذج اتحاد دولة الامارات العربية المتحدة ، ورقة مقدمة لمؤتمر الشباب الخليجي "دول الخليج من التعاون الى الاتحاد" ، معهد الدراسات الدبلوماسية ، الرياض ، ٢٠١٢ .

(٧٤) وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، اعداد وكالة الانباء القطرية ، ج١٨ ، الدوحة ، ١٩٩٨، ص١٤٤ .

(٧٥) Allen Calvin . H , Oman the Modernization of the Sultanate , London , 1984 , p. 116 ؛ جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ١٩٧١-١٩٩١ ، المجلد الخامس ، دول الخليج العربي في مرحلة ما بعد الاستقلال من الانسحاب البريطاني الى غزو وتحرير الكويت ، ط١ ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص١١٦ .

(٧٦) وثائق دولة الامارات العربية المتحدة لعام ١٩٨٢ ، مركز الوثائق والدراسات ، ابو ظبي ، ١٩٨٢ ، ص٩٢ .

(٧٧) يوسف سامي فرحان حسين الدليمي ، المصدر السابق ، ص١٤٥ .

(٧٨) محمد احمد العدوى ، حرب الخليج وامن الخليج ، ط١ ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص٢٤٦ .

(٧٩) ماشين أ. ياكوفليف ، المصدر السابق ، ص٦٠ .

(٨٠) اسماعيل صبري مقلد ، دبلوماسية مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مواجهة تحديات الامن والبقاء ، دراسة حالة في قمة ابو ظبي : مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ١٩٩٧ ، ص٦٨٣ .

(٨١) محمد احمد العدوى ، المصدر السابق ، ص٢٤٦ .

(٨٢) يحيى حلمي رجب ، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص١١٧ .

(٨٣) مركز الوثائق والدراسات ، وثائق دولة الامارات العربية المتحدة لعام ١٩٨٣ ، ابو ظبي ، ١٩٨٣ ، ص٢٨٢ .

(٨٤) عبد الله العنزي ، امن الخليج العربي دراسة في الاسباب والمعطيات ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد (٨٣) ، الكويت ، ١٩٩٧ ، ص٢٥٤ ؛ جواد صندل جازع البدران ، قطر دراسة في الجغرافية السياسية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٩٨ ، ص٢٤٨.

(٨٥) وثائق دولة الامارات العربية المتحدة لعام ١٩٨٥ ، مركز الوثائق والدراسات ، ابو ظبي ، ١٩٨٥ ، ص٢٤ .

(٨٦) احمد علي السخني ، المصدر السابق ، ص١١٥ .

(٨٧) المصدر نفسه ، ص١٢٥ .

(٨٨) ان السبب في عدم ابرام السعودية اتفاقيات امنية ثنائية مع الكويت هو خوف الاخيرة من استخدام مثل هذه الاتفاقية كأداة لتدخل السعودية في شؤونها الداخلية ، لاسيما فيما يتعلق بالممارسة البرلمانية التي كانت تتحفظ عليها السعودية بشدة . للمزيد ينظر :

Ramazani (Rik) , The Cooperation Council : Record And Analysis , Charlottes Vius , University Press of Virginia , 1988 , pp. 33 – 37 .

(٨٩) هاشم عبدة ، الدور السعودي في الخليج ، الرياض ، ١٩٩٤ ، ص٥٢ .

(٩٠) الخليج العربي والعالم الخارجي ، الندوة العلمية الخامسة لمركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٧ ، ص٢٤٢ .

(٩١) نايف علي عبيد ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، المصدر السابق ، ص٩٤ و ص٣٠٤ .

(٩٢) توجد مشاكل حدودية بين سلطنة عمان واليمن الجنوبية ، وحاولت كل من الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة التوسط لحل ذلك الخلاف بالطرق السلمية بما يضمن حقوق الطرفين ، فضلاً عن النزاع بين ايران ودولة الامارات العربية المتحدة حول جزر ابو موسى والطنبين اذ ان المجلس لم يستطع ان يقف موقفاً صلباً ازاء النزاع بين الطرفين ، اذ لم يتخذ قرارات حاسمة ضد ايران على الرغم من دعمه المطلق لدولة الامارات العربية المتحدة ، وذلك لعدم رغبة بعض دول المجلس في تصعيد الخلاف نظراً لعلاقات الصداقة والمصالح الاقتصادية التي تربطها بإيران ، لذلك لم تحبذ اسلوب المقاطعة السياسية او الاقتصادية ، انما كانت حريصة على تهدئة النزاع . ينظر : جمال زكريا قاسم، النزاع العربي الايراني حول جزر ابو موسى والطنبين ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد الاول ، القاهرة ، مايس ١٩٩٣ ؛ محمد مصطفى شحاتة ، الحدود السعودية مع دول الخليج ، مجلة السياسة الدولية ، كانون الثاني ١٩٩٣ ، ص ص٢٢٤-٢٢٦ .

(٩٣) عبد العباس فضيخ الغريري ، النفط والتطور السياسي والاقتصادي لسلطنة عمان ، دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسية ، ط١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٩ ، ص١٩٤ .

(٩٤) احمد سعيد نوفل ، المصدر السابق ، ص٩٤ .

(٩٥) شاكر محمود وهيب البياتي ، سياسة دولة الامارات العربية المتحدة تجاه منطقة الخليج العربي ١٩٧١-١٩٩١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥ ، ص١٤١ .

(٩٦) جزر حوار : وتشمل جزر فشت الديبل وحوار وجرادة تبلغ مساحتها ٥٠ كم^{٢} ، سطحها جبلي مرتفع تبعد نحو ٢٠ كم لأقصى الجنوب الغربي للبحرين وعلى بعد ٣ كم من قطر ، وتقسم الى حوار الشمالية وساد الجنوبية وممزوزة ، تعدها البحرين جزءاً من املاك آل خليفة ، بينما تطالب قطر بسيادتها القانونية عليها نظراً لقربها منها . ج. ج. لوريمر ، دليل الخليج ، القسم الجغرافي ، ج٤ ، ترجمة : مكتب ترجمة امير قطر ، الدوحة ، د.ت ، ص٢٣٤١ ؛ صالح عبد الله الراجحي ، علاقات المملكة العربية السعودية بدول الخليج (العلاقات السياسية) ، الرياض ، ١٩٩٨ ، ص٣٣ .

(٩٧) يوسف سامي فرحان حسين الدليمي ، المصدر السابق ، ص١٤٧ .

(٩٨) هاشم عبدة ، المصدر السابق ، ص٥٢ .

(٩٩) الزبارة : تقع في اعلى الطرف الشمالي الغربي لساحل شبه جزيرة قطر وعلى الساحل المطل على جزر البحرين ولا تبعد عن خور حسن الذي يقع شمال شرق الدوحة سوى خمسة اميال والذي يعرف رأسه الغربي برأس عشيرج . للمزيد ينظر : حمزة ملغوث فعل البديري ، مدينة الزبارة ١٧٦٦-١٩٦٧ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٠ ، ص١٢؛ محمد السعيد ادريس ، المصدر السابق ، ص ص٤٤٥-٤٤٦ .

(١٠٠)عبد القادر رزيق المخاديمي ، نزاعات الحدود العربية ، دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ص١٤٥-١٤٦ .

(١٠١)أروى هاشم عبد الحسن ، مشكلات الحدود العربية – العربية في منطقة الخليج العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦ ، ص١٤٩ .

(١٠٢)زهراء حسين خضير ، المصدر السابق ، ص١١٥ .

(١٠٣)يوسف سامي فرحان حسين الدليمي ، المصدر السابق ، ص١٥٥ .

(١٠٤)المصدر نفسه ؛ جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ١٩٤٥-١٩٧١ ، تطور الاوضاع السياسية والاقتصادية في دول الخليج العربية ووصولها الى الاستقلال ، ج٥ ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ص٢٧٦-٢٧٧ .

(١٠٥)جريدة الوسط البحرينية ، العدد (٨٣٦) ، ٢٠ كانون الاول عام ٢٠٠٤ .

(١٠٦)عبد الجليل ابراهيم ، نزاعات الحدود في الجزيرة العربية ، مجلة شؤون الشرق الاوسط ، العدد (١٢)، ايلول ١٩٩٢ ، ص ص٥٧-٥٨ .

(١٠٧)محمد ابو الفضل ، النزاع بين قطر والبحرين ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١١١) ، كانون الثاني ١٩٩٣ ، ص ص٢٢٩-٢٣٠ .

(١٠٨)عبد الجليل مرهون ، مسيرة التعاون الاماراتي – العماني ، مجلة شؤون الشرق الاوسط ، العدد (٢١)، آب ١٩٩٣ ، ص٨٠ ؛ سليم اللوزي ، رصاصتان في الخليج ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص٢٤ .

(١٠٩)سليم اللوزي ، المصدر السابق ، ص٢٤ .

(١١٠)خالد بن محمد القاسمي ، التاريخ السياسي والاجتماعي لدولة الامارات العربية المتحدة ١٩٤٥-١٩٩١ ، الاسكندرية ، ١٩٧١ ، ص٣٦٣ .

(١١١)محمد نصر مهنا ، الخليج العربي التطور الحديث والمعاصر ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية، ١٩٩٦ ، ص ص٥٠١-٥٠٢ ؛ احمد علي السخني ، المصدر السابق ، ص٣١٠ .

(١١٢)صحيفة صوت الخليج ، العدد (١) ، الاول من كانون الثاني عام ١٩٨٧ .

(١١٣)صبا حسين مولى ، المصدر السابق ، ص١٠٣ .

(١١٤)باسمة عبد العزيز عمر العثمان ، سلطنة عمان دراسة في العلاقات الخارجية ١٩٧١-١٩٨١ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٩ ، ص٧٥ .

(١١٥)عبد العباس فضيخ الغريري ، المصدر السابق ، ص ص١٩٤-١٩٥ .

(١١٦)صلاح العقاد ، المشرق العربي المعاصر ، ط٢ ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص٥٠١.

(١١٧)تعد منطقة الخفوس مركزاً حدودياً قطرياً يبعد عن الدوحة مسافة (١٢٠ كم) ، اعترفت السعودية خلال اتفاق عام ١٩٦٥ بتبعيتها لقطر . ينظر : احمد عثمان محمد الدليمي ، دول مجلس التعاون الخليجي واثرها على العلاقات العربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٢ ، ص٥٧ .

(١١٨)تشكلت لجنة بوساطة مصرية لترسيم الحدود السعودية – القطرية حول موقع الخنوس عام ١٩٩٢ استناداً الى بنود اتفاق عام ١٩٦٥ المنعقد بينهما بإشراف من قبل الطرفين ، واتمت هذه اللجنة اعمالها عام ١٩٩٣. للمزيد ينظر : عبد القادر رزيق المخاديمي ، المصدر السابق ، ص ص١٦١-١٦٢ .

(١١٩)يوسف سامي فرحان حسين الدليمي ، المصدر السابق ، ص١٥٠ .

(١٢٠)عبد الله عمران تريم ، تأسيس دولة الامارات العربية المتحدة ١٩٥٠-١٩٨٥ ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد (٤١) ، السنة (١١) ، ١٩٨٥ ، ص٥٥ .

(١٢١)سلمى عدنان الكباسي ، البحرين والامارات العربية المتحدة وقطر وسلطنة عمان وامن الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٠ ، ص٥٥ .

المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق

(١)التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، جامعة الدول العربية ، ١٩٨١ .

(٢)وثائق مجلس التعاون الخليجي ، ج٢ ، مطبعة الخليج ، الدوحة ، ١٩٨٢ .

(٣)وثائق دولة الامارات العربية المتحدة لعام ١٩٨٢ ، مركز الوثائق والدراسات، ابو ظبي ، ١٩٨٢ .

(٤)مركز الوثائق والدراسات ، وثائق دولة الامارات العربية المتحدة لعام ١٩٨٣، ابو ظبي ، ١٩٨٣ .

(٥)وثائق دولة الامارات العربية المتحدة لعام ١٩٨٥ ، مركز الوثائق والدراسات، ابو ظبي ، ١٩٨٥ .

(٦)وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، الامانة العامة لمجلس التعاون، الرياض ، ١٩٩١ .

(٧)وزارة الاعلام والثقافة في دولة الامارات العربية المتحدة ، حقائق وارقام ، مركز التوثيق الاعلامي ، ابو ظبي ، ١٩٩١ .

(٨)وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، اعداد وكالة الانباء القطرية ، ج١٨ ، الدوحة ، ١٩٩٨ .

(٩)مركز الوثائق والبحوث ، الفرائد من اقوال زايد ، ابو ظبي ، ٢٠٠٠ .
(١٠) مركز التوثيق الاعلامي ، زايد فكر وعمل ، بغداد ، د.ت .

ثانياً : الرسائل والاطاريح الجامعية

(١) احمد عثمان محمد الدليمي ، دول مجلس التعاون الخليجي واثرها على العلاقات العربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٢ .
(٢) احمد عبد القادر مخلص ، مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، ١٩٨٦ .
(٣) أروى هاشم عبد الحسن ، مشكلات الحدود العربية – العربية في منطقة الخليج العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦ .
(٤) باسمة عبد العزيز عمر العثمان ، سلطنة عمان دراسة في العلاقات الخارجية ١٩٧١-١٩٨١ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٩
(٥) جواد صندل جازع البدران ، قطر دراسة في الجغرافية السياسية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٩٨ .
(٦) حمزة ملغوث فعل البديري ، مدينة الزبارة ١٧٦٦-١٩٦٧ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٠.
(٧) حسين كامل جابر الشاهر ، دولة الامارات العربية المتحدة وعلاقاتها الخليجية ١٩٧١-١٩٨١ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠٠٧ .
(٨) رياض جاسم محمد الاسدي ، سياسة التحديث في عمان ١٩٧٠-١٩٨١ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠١ .
(٩) زهراء حسين خضير ، العلاقات السياسية السعودية – الاماراتية ١٩٧١-١٩٨١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة المثنى ، ٢٠١٣ .
(١٠)شاكر محمود وهيب البياتي ، سياسة دولة الامارات العربية المتحدة تجاه منطقة الخليج العربي ١٩٧١-١٩٩١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥ .
(١١)صبا حسين مولى ، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ودوره في السياسة العربية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ .
(١٢)عبد العالي حبيب حسين ، دولة الامارات العربية المتحدة دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٤ .
(١٣)علي عبد الحسين عبد الله ، امن الخليج العربي في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية ١٩٦٨-١٩٩١ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٤ .
(١٤)عماد جاسم محمد الموسوي ، العلاقات البحرينية – الخليجية ١٩٧١-١٩٨١ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٩ .
(١٥)يوسف سامي فرحان حسين الدليمي ، المملكة العربية السعودية ١٩٨٢-١٩٩٥ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الانبار ، ٢٠١٤ .

ثالثاً : الكتب العربية والمعربة

(١)احمد جلال التدمري ، صاحب السمو الشيخ زايد والمسيرة الوحدوية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ط١ ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ١٩٩٨ .

(٢)احمد علي السخني ، تكاملية العلاقة دولة الامارات ومجلس التعاون ، دراسة في اهمية المساعي الوحدوية والعمل المشترك ، ط١ ، ابو ظبي ، ٢٠٠٥ .

(٣)اسماعيل صبري مقلد ، دبلوماسية مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مواجهة تحديات الامن والبقاء ، دراسة حالة في قمة ابو ظبي : مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ١٩٩٧ .

(٤)بدرية عبد الله العوضي ، دول مجلس التعاون الخليجي ومستويات العمل الدولية ، سلسلة كتب ثقافية ، الكويت ، ١٩٨٥ .

(٥)ج. ج. لوريمر ، دليل الخليج ، القسم الجغرافي ، ج٤ ، ترجمة : مكتب ترجمة امير قطر ، الدوحة ، د.ت .

(٦)جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ١٩٧١-١٩٩١، المجلد الخامس ، دول الخليج العربي في مرحلة ما بعد الاستقلال من الانسحاب البريطاني الى غزو وتحرير الكويت ، ط١ ، القاهرة ، ١٩٩٦.

(٧)جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ١٩٤٥-١٩٧١، تطور الاوضاع السياسية والاقتصادية في دول الخليج العربية ووصولها الى الاستقلال ، ج٥ ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ٢٠٠١ .

(٨)جون بولوك ، الخليج ، ترجمة : دهام العطاونة ، ج١ ، د.م ، ١٩٨٨ .

(٩)خالد بن محمد القاسمي ، التاريخ السياسي والاجتماعي لدولة الامارات العربية المتحدة ١٩٤٥-١٩٩١ ، الاسكندرية ، ١٩٧١

(١٠) خالد جلال وهيام عباس محمد علي ، الجيولوجيا الاقتصادية الخامات الفلزية، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٩٢ .

(١١) سلمى عدنان الكباسي ، البحرين والامارات العربية المتحدة وقطر وسلطنة عمان وامن الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٠ .

(١٢) سليم اللوزي ، رصاصتان في الخليج ، بيروت ، ١٩٧١ .

(١٣) صالح عبد الله الراجحي ، علاقات المملكة العربية السعودية بدول الخليج (العلاقات السياسية) ، الرياض ، ١٩٩٨ .

(١٤) صلاح العقاد ، المشرق العربي المعاصر ، ط٢ ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، ١٩٨٣ .

(١٥) ظافر محمد العجمي ، امن الخليج العربي ، تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٦ .

(١٦) عبد العباس فضيخ الغريري ، النفط والتطور السياسي والاقتصادي لسلطنة عمان ، دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسية ، ط١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٩ .

(١٧) عبد القادر رزيق المخاديمي ، نزاعات الحدود العربية ، دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

(١٨) عبد المهدي الشريدة ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، آلياته ، أهدافه المعلنة ، علاقاته بالمنظمات الاقليمية والدولية ، ط١ ، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ١٩٩٥ .

(١٩) عزمي الصالحي ، موقف مجلس التعاون الخليجي من الحرب العراقية – الايرانية ، بغداد ، د.ت .

(٢٠) فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا ، الخليج العربي دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والاقليمية ، دار المعارف ، الاسكندرية ، د.ت .

(٢١) ماشين أ. ياكوفليف ، الخليج العربي وخطط الدول الغربية ، ترجمة : حسان ميخائيل ورضوان القضماني ، ط١ ، د.م ، ١٩٨٨ .

(٢٢) محمد احمد العدوى ، حرب الخليج وامن الخليج ، ط١ ، القاهرة ، ١٩٩٨.

(٢٣) محمد جاسم محمد ، الاستراتيجية الاجنبية في منطقة الخليج العربي (رؤية عربية) ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٣ .

(٢٤) محمد طلعت الغنيمي ، نظرة في العلاقات الدولية العربية "النظرة الاقليمية والعالمية في القانون الدولي" ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

(٢٥) محمد السعيد ادريس ، النظام الاقليمي للخليج العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ .

(٢٦) محمد السيد سليم ، الرؤية السعودية لأمن الخليج ، امن الخليج العربي دراسة في الادراك والسياسات ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة، ١٩٩٤ .

(٢٧) محمد غانم الرميحي ، الخليج ليس نفطاً دراسة في اشكالية التنمية والوحدة ، ط٢ ، دار الجديد ، بيروت، ١٩٩٥ .

(٢٨) محمد نصر مهنا ، الخليج العربي التطور الحديث والمعاصر ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية، ١٩٩٦ .

(٢٩) نايف علي عبيد ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون الى التكامل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٦ .

(٣٠) نايف علي عبيد ، السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٤ .

(٣١) نبيل راغب ، اصول الريادة الحضارية (دراسة في فكر الشيخ زايد) ، المجمع الثقافي ، ابو ظبي ، ١٩٩٥ .

(٣٢) نجيب بن عبد الله الشامسي ، التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودور قطاع النقل فيه ، الرياض ، ٢٠٠٩ .

(٣٣) نصرة عبد الله البستكي ، امن الخليج من غزو الكويت الى غزو العراق ، ط١ ، دراسة الاداء الامني لمجلس التعاون الخليجي (١٩٨١-٢٠٠٠) ، بيروت ، ٢٠٠٣ .

(٣٤) هاشم عبدة ، الدور السعودي في الخليج ، الرياض ، ١٩٩٤ .

(٣٥) يحيى حلمي رجب ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية رؤيا مستقبلية دراسة قانونية سياسية اقتصادية ، دار العروبة للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٣ .

(٣٦) يحيى حلمي رجب ، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر ، القاهرة ، ١٩٨٩ .

(٣٧) يوسف المهاجري ، السعودية تبتلع اليمن قصة التدخلات السعودية في شؤون الشطر الشمالي لليمن ، لندن ، ١٩٨٨ .

رابعاً : الكتب الاجنبية

(1) Abdul Reda , Assiri , Kuwait Foreign , city state in world politics , London , 1990 .
(2) Ali Mohammad Khalifa , The United Arab Emirates : Unity in Fragmentation , London , 1979 .
(3) Allen Calvin . H , Oman the Modernization of the Sultanate , London , 1984 .
(4) Alvin J. Cittrell , The Persian Gulf States (A General Survey) , 6th Johns Hopkins University press , Paltimore and London , 1980 .
(5) Frik R. Peterson , The Gulf Cooperation Council : Search for Unity in Dynamic Region Boulder . Colo. Westview Press , 1988 .
(6) George T. Abed and Hamid R. Davoodi , Challenges of Growth and Globalization in the Middle East and North Africa , New York , 2003.
(7) Hassan Al – Ebraheem , Kuwait and the Gulf Small State and International System Center for Contemporary Arab Studies , Georgetown University , Washington D.C. , Croom – Helm , London and Canberra , 1984 .
(8) Quaterly Economic Review of Bahrain , Qatar , Oman and the Yemen's Economist Intelligence Unit (EIU) , 1st Quarter 1981 .
(9) Ramazani (Rik) , The Cooperation Council : Record And Analysis , Charlottes Vius , University Press of Virginia , 1988 .
(10) Rosemarie Said Zahlan , The Making of the Modern Gulf states , Kuwait , Bahrain , Qatar , United Arab Emirates and Oman , London , 1998 .

خامساً : البحوث والدراسات

(١)احمد سعيد نوفل ، ارضية الصراع في الخليج العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (١٥٠) ، بيروت ، ١٩٩١ .

(٢)جمال زكريا قاسم، النزاع العربي الايراني حول جزر ابو موسى والطنبين ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد الاول ، القاهرة ، مايس ١٩٩٣ .

(٣)حسن عبد اللطيف البزاز ، مجلس التعاون الخليجي بعد عقد ، مجلة الخليج العربي ، المجلد (٢٥) ، العدد ١-٢ ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٩٣ .

(٤)عبد الله بشارة يعقوب ، دول مجلس التعاون في تحقيق الوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، السنة الثامنة ، العدد (٧٩) ، ايلول ١٩٨٥ .

(٥)عبد الله بشارة يعقوب ، تجربة مجلس التعاون الخليجي خطوة او عقبة في طريق الوحدة العربية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد (٥٠)، الكويت ، ١٩٨٧ .

(٦)عبد الله العنزي ، امن الخليج العربي دراسة في الاسباب والمعطيات ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد (٨٣) ، الكويت ، ١٩٩٧ .

(٧)عبد الله عمران تريم ، تأسيس دولة الامارات العربية المتحدة ١٩٥٠-١٩٨٥، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد (٤١) ، السنة (١١)، ١٩٨٥ .

(٨)عبد الجليل ابراهيم ، نزاعات الحدود في الجزيرة العربية ، مجلة شؤون الشرق الاوسط ، العدد (١٢)، ايلول ١٩٩٢ .

(٩)عبد الجليل مرهون،مسيرة التعاون الاماراتي– العماني،مجلة شؤون الشرق الاوسط،العدد (٢١)،آب ١٩٩٣ .

(١٠)علي محمد فخرو،واقع ومستقبل العلاقات الخليجية – الخليجية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢٦٨) ، ٢٠٠١ .

(١١)قابوس بن سعيد ، السلطان قابوس بن سعيد يدعو للانضمام الى حلف شمال الاطلسي (حديث خاص) ، مجلة المستقبل ، باريس ، ٢ مايس ١٩٨١ .

(١٢)محمد ابو الفضل،النزاع بين قطر والبحرين،مجلة السياسة الدولية، العدد (١١١) ، كانون الثاني ١٩٩٣ .

(١٣)محمد بن صالح القاسمي ، مقابلة صحفية مع السلطان قابوس ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢١٩) ، عمان ، ٢ مايس ١٩٨١ .

(١٤)محمد الرميحي،مجلس التعاون تقييم تجربة عربية،مجلة التعاون،العدد (١١) ، السنة الثالثة ، الرياض ، ١٩٨٨ .

(١٥)محمد مصطفى شحاتة، الحدود السعودية مع دول الخليج ، مجلة السياسة الدولية ، كانون الثاني ١٩٩٣ .

(١٦)محمود علي الداود ، مجلس التعاون الخليجي ومستقبله ، مجلة التوثيق الاعلامي،المجلد (٣) ، العددان (١، ٢) ، السنة الثالثة ، بغداد ، ١٩٨٤.

(١٧)هاني رسلان،التحرك الخليجي في مواجهة الازمة،مجلة السياسة الدولية،السنة (٢٧)،العدد (١٠٣) ، كانون الثاني ١٩٩١ .

(١٨)يوسف خليفة اليوسف ، التجارة الخارجية والتنمية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين الواقع والافاق ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الامارات العربية المتحدة ، ١٩٩٤ .

سادساً : الموسوعات

(١)حسن عبد الغفار ، موسوعة تاريخ الخليج العربي ، ج٢ ، ط٢ ، دار طيبة للطباعة ، الجيزة ، مصر، ٢٠١١ .

سابعاً : الندوات والمؤتمرات

(١) فاطمة مبخوت الكربي ، الابعاد السياسية والاستراتيجية للاتحاد ، نموذج اتحاد دولة الامارات العربية المتحدة ، ورقة مقدمة لمؤتمر الشباب الخليجي "دول الخليج من التعاون الى الاتحاد" ، معهد الدراسات الدبلوماسية ، الرياض ، ٢٠١٢ .

(٢) الخليج العربي والعالم الخارجي،الندوة العلمية الخامسة لمركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٧ .

ثامناً : المجلات

(١) مجلة المجالس الكويتية ، العدد (٥٢٣) ، ٣٠ مايس ١٩٨١ .

(٢) مجلة دراسات عربية ، العدد (٨) ، السنة (١٧) ، حزيران ١٩٨١.

(٣) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد (٥٣) ، السنة (١٤) ، الكويت، ١٩٨٧ .

(٤) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد (٥٠) ، الكويت ، ١٩٨٧ .

تاسعاً : الصحف

(١) جريدة السياسة الكويتية ، العدد الصادر في ٢٠ كانون الاول ١٩٧٨ .

(٢) صحيفة الاتحاد الاماراتية ، العدد الصادر بتاريخ ٢٠ مايس عام ١٩٨١ .

(٣) صحيفة الوطن (عمان) ، العدد (٣٠٩) ، الصادر في ٣ تشرين الثاني ١٩٨٦ .
(٤) صحيفة صوت الخليج ، العدد (١) ، الاول من كانون الثاني عام ١٩٨٧ .
(٥) جريدة الوسط البحرينية ، العدد (٨٣٦) ، ٢٠ كانون الاول عام ٢٠٠٤ .